كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

فاعلية المشتقات في النظام النحوي
(فِعْلُ المقولات وحركيَّةُ السِّمات)

إعداد

د/ زكي بن صالح بن سعد الحريول

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية ـ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ فرع الأحساء، المملكة العربية السعودية.

(العدد الأربعون)
(الإصدار الأول ـ الجزء الثاني)
(١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م)

فاعلية المشتقات في النظام النحوي
(فِعْلُ المقولات وحركيَّةُ السِّمات)

زكي بن صالح بن سعد الحريول.
قسم اللغة العربية ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فرع الأحساء، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: zssh000@hotmail.com

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى سبر أغوار ما تُضفيه أبنية المشتقات الصرفية من حراك داخل النظام النحوي التركيبي، وذلك من خلال تجلية حقيقة الطاقة الدلالية الكامنة المتمثلة في مقولتي (الحدث والذات)، ومن خلال تجلية صور الإمداد التركيبي المتمثل في السمات التركيبية التي تكتسبها هذه الأبنية في حال التركيب، ذلك الاكتساب الذي أورث هذه الأبنية نشاطًا حيويًّا في النظام النحوي حتى لتكاد تراها أحرى بالاسميّة في تراكيب، وبالفعلية في تراكيب أخرى.

الكلمات المفتاحية:
الاسمية، الفعلية، الحدث، الذات، أبنية المشتقّات.

Effectiveness of derivatives in the grammatical system
(The action of categories and the dynamics of the traits)

Zaki bin Saleh bin Saad Al-Hariol.
Department of Arabic Language, College of Sharia and Islamic Studies, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Al-Ahsa Branch, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: zssh000@hotmail.com

Abstract:

This study aims to reveal the addition of constructs of morphological derivatives within the syntactic system, by uncovering the truth of the semantic energy inherent in my saying (event and subject), and by clarifying images of the compositional supply represented by the compositional features that these buildings acquire in the event of composition, that acquisition. What bequeathed these structures a vital activity in the syntactic system, so that you can almost see them more nominally in structures, or Verb in the others.

Keywords:

Nominative, Verb, Event, Subject, Derivative constructs.

المقدّمة

المشتقات ذات طبيعة نشطة داخل النظام النحوي، ولا تكاد تجد نظرية من نظريات النحو العربي الرئيسة إلا وتجد التأثير والتأثر ظاهرًا بينها وبين هذه الصفات. والسبب الرئيس وراء ذلك –في تقديرنا– سببٌ دلاليٌ بامتياز، حيث الملاءة الدلاليَّة المكونة مما تستبطنه بنيتها التحتيَّة (الحدث/الذات)، ومما تجود به عطاءات حركية التراكيب التي تؤثر في بنية هذه الصفات وتضيف لها ما يُنمِّي ثراء تراكيبها الدلالي. لذا وجدتْ هذه الدراسة نفسها أمام خيار التداول الوصفي التحليليّ الذي يلائم ملاحقة تشعّب فاعلية هذه الصفات بمقاربات متعدّدة، ويلائم استنطاق تراكيبها لإبراز ما يضيفه المجال التركيبي إلى بنيتها الصرفية التي أبدت مرونة دلالية مثرية.

وقد حاولت هذه الدراسة أن تلمَّ بسلوك فاعلية هذه الصفات وأثرها في قوانين التركيب في مباحث ثلاثة:

المبحث الأوّل: البُنية التحتيَّة (الحدث والذات) والوظائف النحويّة، وفيه عناوين:

أولًا: مقولة الذات.

ثانيًا: مقولة الحدث.

ثالثًا: فاعلية المشتقات والوظائف النحويَّة.

والمبحث الثاني: قابلية الانجذاب نحو القُطبين (الاسميّة والفعليَّة)، وفيه عناوين:

أولًا: الانجذاب نحو الفعلية ومقاربة المضارعة الزمنية والشبه اللفظي.

ثانيًا: الانجذاب نحو الفعلية ومقاربة الثبوت والحدوث.

ثالثاً: الانجذاب نحو الفعلية ومقاربة الاختصاص بعد الشيوع.

رابعاً: الانجذاب نحو الفعلية ومقاربة الموقعية.

والمبحث الثالث: تفاعل السمات وتحديد الـوِجهة.

وقد استصفيتُ لهذه الدراسة نتائج جديرة بالاختتام.

توطئة

فاعلية المشتقات في النظام النحوي

الفاعليـة «وصـفٌ فـي كـل مـا هـو فاعـل» [١]، والمشـتق باعتبـار الاصـطلاح الصرفي: «هو ما أُخذ من غيره ليدلَّ على ذات وحدث له ارتباط بتلك الذات. ونعني بالارتباط أن يكون بينهما اتصالٌ ما، سواء أكان على جهة الوقوع منها أم عليها، أم فيها، أم بواسطتها، والمشتق بهذا التحديد يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة» [٢].

والمشتق «يُقال للفرع الذي صيغ من الأصل، لأنك تطلب معنى الأصل في الفرع، فكأنك تشتق الفرعَ لتُخرج منه الأصل، وكأنَّ الأصل مدفونٌ فيه، و(المشتق منه) هو الأصل» [٣].

والنظام النحوي هو مجموعة القواعد والقوانين المتفاعلة والمتسقة التي تحكم تراكيب العربيَّة. ولا يكاد يتحقق مفهوم النظام إلا إذا تحققت درجةٌ مقبولة من السُّلَّمية في قوانينه، واحتوى في حقيقته على أنظمة صغرى وكبرى. ولا ريب أنَّ الاشتقاق أحد أهم أنظمة البناء اللغوي في العربيَّة، وهذا يسلمنا للقول بأنَّ أبنية المشتقات اكتسبت فاعليتها النشطة في النظام من كونها نظامًا صرفيًّا من حيث البناء والصيغة، ولا نُغرب إذا قلنا من وجه آخر بأنها نظام تركيبي له خصائصه، وأحكامها التركيبية الخاصة لها في الإعمال وفي الوظائف النّحوية التي تحتلها دون غيرها، وبناء على ذلك، تفردها كذلك بدلالاتها التركيبية في نحو دلالة الإضافة غير المحضة ودلالاتها الزمنية ونحو ذلك.

---

(١) المعجم الوسيط ٧٢١/٢ (ف ع ل).

(٢) التبيان في تصريف الأسماء ٣٤.

(٣) الممتع لابن عصفور ٤٤/١.

من هنا اكتسبت الصفات المشتقة خصوصية التأثير الفاعل والتأثر داخل النظرية اللغويَّة، وتوفَّر لهذه الأبنية ما يتوفر لأي نظام لساني ولغوي داخلي: وحدات أساسية ذات قواعد محددة، وبينها علائق عضويَّة وغير عضويَّة (الأصل الواحد- الحدث-الذات)، وأحكام مسيِّرة تتسم بالائتلاف والتعاضد وتتفاوت في الأولية بحيث يُصار للأقوى عند تعارض قاعدتين، ونظام منغلق على نفسه بأبنية (يُخرج الجوامد وأشباهها)، لكنه ينفتح على الأنظمة التركيبية الأخرى من مثل:(نظام العامل-نظام الموقعية-نظام التضام). وكل ذلك سيكون تحت مجهر دراستنا التحليليّة من خلال تفهُّم عمق البنية التحتية لهذه الأبنية، ومن خلال رصد حركية سماتها التركيبية: الاسميّة الفعليّة.

المبحث الأول

البُنية التحتيّة (الحدث والذات) والوظائف النحوية

أولاً: مقولة الحدث.

يقوم نظام الاسمية في النظرية النحوية على أن أسماء الأجناس هي الأصل الذي يأتي أولًا، فهي «ما كان دالًّا على حقيقة موجودة وذوات كثيرة» (١)، وإنما صارت هذه الأسماء أصول الكلام؛ «لأنه ليس قبلها ما تكون فرعًا له ومشتقةً منه» (٢)، وهذه الأولوية وذلك الجمود هو ما أورثها دلالات الإبهام والشيوع.

وقد قسموا أسماء الأجناس إلى اسم عين، «وهو ما يقوم بنفسه كرجل» (٣)، «واسم المعنى كعِلْم، فإنه لا يقوم بنفسه» (٤)، وكل واحدٍ من القسمين ينقسم إلى اسمٍ غير صفةٍ كرجل وعِلْم واسمٍ هو صفة كراكبٍ ومفهوم.

وقد تداول النحويون مسألة (أصل الاشتقاق)، وقد استقرّ الرأي السائد في الدرس النحوي على أن اسم الحدث (المصدر) المتولَّد عن أسماء الأجناس هو أصل الاشتقاق، وعنه تولدت الأفعال وسائر الأسماء، وقد قال سيبويه: «وأمَّا الفعل فأمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء» (٥)، وقال في الأفعال: «والأمثلةُ دليلةٌ على ما مضى وما لم يمضِ من المحدَّث به عن الأسماء، وهو الذهاب والجلوس والضَرْب، وليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون من الأحداث وهي الأسماء» (٦).

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/١.

(٢) الخصائص ٣٧/٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢٢/١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) الكتاب ٢/١.

(٦) الكتاب ٣٤/١.

هنا يتبيَّن أن الحديث عن مقولة (الحدث) في التحليل النحوي هو في الابتداء حديثٌ عن (المصدر) [١].

وابن جني في حديثه عن تجريد المراتب الدَّلالية، التي رتبها بحسب القوة إلى دلالات ثلاث، هي: الدلالة اللفظية، والدلالة الصناعية، والدلالة المعنوية [٢].

نجد أنَّه أثبت أنَّ الحدث أقوى دلالة في المصدر باعتباره دلالة لفظيَّة، قال: «وكذلك الضرب والقتل: نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما، ونفس الصيغة تفيد فيهما صلاحهما للأزمنة الثلاثة، على ما نقوله في المصادر» [٣]. غير أنَّ الذي يظهر من كلام النحاة هو أنَّ دلالة الحدث ليس هي الأصل في المصدر وحسب بل في كل ما اشتق من هذا الاسم المنتمي لأسماء الأجناس والمتصدر بجموده وعدم اشتقاقه من شيء، وبدلالة الإبهام والشيوع المتمكنة منه.

---

(١) قال عبد القاهر: «وتسمى المصادر الأحداث والحَدثان، وذلك أنها تحدث مرة بعد أخرى، ولا تكون ثابتة كزيد وعمرو، ويسمِّيها المعاني أيضًا لأجل أنها ألفاظ لا تدل على أشخاص كزيد ... ألا ترى أن الضرب والقتل والقيام لا يدل شيءٌ فيه على شخص وإنما يدل على معنى. ويسميها الفعل أيضًا، وهذا على مقتضى العادة. وهو أن الضرب فعلٌ يُفعل في الحقيقة»، المقتصد ١/٥٨٠.

(٢) جاء في (الخصائص): «ألا ترى إلى (قام)، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من قِبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنَّها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها. فلما كانت كذلك لحقت بحكمه؛ وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة. وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في خير الضروريات، ألا تراك حين تسمع (ضرب) قد عرفت حدثه، وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فنقول: هذا فِعل، ولابد له من فاعل»، الخصائص ٣/٩٨.

(٣) الخصائص ٣/١٠١.

ومع سريان الحدث من المصدر إلى ما اشتُقَّ منه-حافظت هذه الدلالة على مكانتها من حيث التجريد الدلالي، فدلالتها دلالة لفظية، وقد قال ابن جني: «وكذلك اسم الفاعل، نحو: قائم وقاعد، لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود، وصيغته وبناؤه يُفيد كونه صاحب الفعل» (١). وإلى أبعد من ذلك ذهب السهيلي، فقد تحدث عن تسرب دلالة الحدث إلى الظروف، وقال في تعدِّي الفعل إلى الظرف: «فإن كان الظرف مشتقًا من فعل، تعدى الفعل إليه بنفسه؛ لأنه في معنى الصفة التي لا تتمكن ولا يُخبر عنها، وذلك نحو (قبل) و(بعد) و(قريبًا) منك؛ لأن في (قبل) معنى المقابلة، وهو من لفظ (قبِل)» (٢).

والحقُّ أنَّ ارتباط دلالة الحدث بالجذر الأصل للمفردة جعل لمح هذه الدلالة الأصلية ليس معتذرًا حتى في الأسماء النائية عن الاشتقاق، من الأسماء المحضة والجوامد الدالة على الذوات ونحوها، وهذا ما جعل التحليل اللغوي عند ابن جني يستنطق الأحداث في كثير من صيغ الأسماء البعيدة من حيث السمات عن معنى الحدث في التقسيمات النظرية عند النحويين. يقول ابن جني: «فإن قلت: ألا تعلم أنَّ في الناقة معنى الفعل. وذلك أن الناقة عندهم مما يُتحسَّن به ويُزدان بملكه، وبالإبل يتباهون وعليها يُحملون ويَتَحَمَّلون، ولذلك قالوا لمذكَّرها: الجمل؛ لأنه (فَعَلٌ) من الجمال، كما أنَّ الناقة (فَعَلَةٌ) من التنوُّق» (٣). غير أنَّ الفيصل الذي يُخرج هذه الأسماء من المشتقات في النظرية النحويَّة هو عدم جريانها على

(١) الخصائص ١٠١/٣.
(٢) نتائج الفكر ٣٨٨.
(٣) الخصائص ١٢٢/١.

الأفعال، وقد قال ابن جني: «وكذلك (دار): من دار يدور لكثرة حركة الناس فيها؛ وكذلك كثيرٌ من المشتقات تجد فيها معاني الأفعال وإن لم تكن جاريةً عليها» [(١)].

وقد حاولتْ دراسةٌ البحثَ في مراتب المشتقات في الدلالة على الحدث، فجاءت الأسماء بحسب التراتبية التالية [(٢)]:

١. المصدر.

٢. الصفات (اسم الفاعل–اسم المفعول–الصفة المشبهة...).

٣. الأسماء المشتقة التي لا تعمل عمل الفعل (اسم الآلة–واسم الزمان والمكان).

٤. اسم العلم المنقول عن اسم حامل لدلالة الحدث (الحارث).

٥. اسم الجنس الجامد التي تُشعر أصوله بمعنى الحدث وهو على وزن من الأوزان القياسية (كاهل).

٦. اسم الجنس الجامد التي تدل أصوله على الحدث لكنه يضلُّ نائيًا عن الفعل (ناقة).

٧. اسم الجنس الجامد جمودًا محضًا، لاسيما ما كان من أصول أعجميّة (كرسي، فرعون).

وبالجملة فإنَّه «يعود ضعف معنى الحدَثية الذي يُخرج بعض الصيغ الاسمية من دائرة المشتقات النظامية إلى عوامل، لعل أهمها نزوع دلالة هذه الصيغ إلى

(١) الخصائص ١/١٢٠.

(٢) مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي ٣٢٥.

الاختصاص بمسميات دون أخرى بحيث يؤدي تضييق مجالها الدلالي إلى مخالفة طبيعة الدلالة في الفعل وهي طبيعة أقرب إلى عموم اسم الجنس منها إلى خصوص اسم العلم. إذ تتسم دلالة الفعل بكونها تعمُّ جميع أفراد الحدث التي تقع تحت جنس مدلوله، فلا يُطلق على بعضها دون بعض» (١).

ثانياً: مقولة الذات.

يوجز ابن يعيش دلالة الصفات في العربيَّة، ويفصلها عن غيرها بقوله: «والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى: أن الصفة تدل على ذات وصفة نحو أسْود مثلًا، فهذه الكلمة تدل على شيئين، أحدهما: الذات، والآخر: السَّواد، إلَّا أنَّ دلالتهما على الذات دلالة تسمية، ودلالتها على السَّواد من جهة أنه مشتقٌ من لفظه فهو خارجٌ، وغير الصفة لا يدل إلا على شيءٍ واحدٍ وهو ذات المسمَّى» (٢). وفي موضع آخر يصف طبيعة احتمال الصفات لدلالتيها بشكل أدقّ، بقوله: «إذا قلت أسود، فقد دلّ على شيئين: على الذات، والسواد الذي استحق به أن يكون أسود، فهما شيئان: حامل ومحمول، فالحامل الذات، والمحمول السواد، وكذلك ضارب، دلَّ على الضرب وذات الضارب» (٣).

ومن الدقة اعتبار الذات حاملًا لمحمول وهو معنى الوصفية. ذلك أنَّ كلمة (حامل) أكثر دقّة من (الشيء) و(الجسم) و(الشخص) في التعبير عن حقيقة معنى الذات من حيث هي مجرَّد شكل أو وعاء أوخط محيط يكتمل به معنى الوصفيَّة إذ

(١) مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي ٣٢٩.
(٢) شرح المفصل ٧٤/١.
(٣) المرجع السابق ٢١٩/٢.

يتنزل فيه ؛ ليتخذ صورته المقصودة عند المتكلم. فمعنى الجمال مادة لا تتضِّح معالمها إلا بذات موصوفة كأن تكون طقسًا أو فتاة أو زهرة أو عصفورًا [١].

وبالجملة فإنَّ الأسماء والصفات في العربيَّة تدل بدوالِّها على الذوات بالضرورة، وبدرجات سنرى لاحقا تأثيرات ذلك على الأحكام التركيبيَّة، «والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنًا» [٢].

وقد حاول محمد التهانوي في كشَّافه أن يجمع كليات من كلام اللغويين ومعطيات المنطق لتقريب العلاقة بين ثلاثية (الوصف–الحدث–الذات)، فظهر بتجليات من كلام أهل العربيّة، من أهمها، أن الجنس كـ(رجل) «يدلّ على الذات باعتبار معنى به هو البلوغ والذكور، ولكن ذلك المعنى ليس مقصودًا بالدلالة، فإنَّ المقصود هو الموصوف بخلاف: (ضارب) –مثلا–فإنه يدلّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود بالدلالة عليه وهو اتصافه بصفة الضرب فالمقصود الدلالة في نحو رجل هو الموصوف لا الاتِّصاف، وفي الضارب هو الاتصاف دون الموصوف» [٣]. والفرق بين اجتماع دلالتي الحدث والذات في الأوصاف الصريحة، وغير الصريحة هو أن أسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لزمان أو مكان أو آلة موصوفا بل لزمان أو مكان أو آلة مضافا، فمعنى المقتل: مكان القتل أو زمانه لا مكان أو زمان يُقتل فيه، وإلا لزم أن يكون فيه ضمير راجع إلى المكان والزمان، أمَّا اسم الفاعل ونظائره لا يمكن تفسيره إلا بالتوصيف [٤].

(١) الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ٤١٩.

(٢) شرح الكافية للرضي (القسم الأول) ٢٩/١.

(٣) كشاف اصطلاحات العلوم والفنون ١٧٩٢/٢.

(٤) المرجع السابق.

بذلك يتبيّن أنَّ كثيرًا من الأحكام النحويَّة التركيبيَّة المرتبطة بفاعلية المشتقات في النظام النحوي على علاقةٍ جوهريّة بالطريقة المذهوب بدلالتَي (الحدث) و(الذات) إليها.

ثالثاً: فاعلية المشتقات والوظائف النحويَّة:

أهم مظاهر فاعلية المشتقات النظامية في النظام النحوي امتلاكها حق الأصالة في تمثيل بعض الوظائف النحويَّة. وحين نتحدث عن مفردات من مفرزات نظرية (الأصل والفرع) في التفكير النحوي، فإن ذلك يستلزم استحضار قدرة اللغة على الانزياح عن أصول التراكيب لمقتضى، مما يُسهِّل علينا تفهم هذه النظرية باعتبار موائمتها لطبيعة اللغة كما يستلزم استحضار غاية نحاة العرب من هذه النظرية الراسخة في تفكيرهم وهي غاية احتواء طبيعة اللغة المتفلّتة بكثرة وتنوع تراكيبها وأبنيتها عن طريق حمل الأكثر على الأصل، وقبول الأقل على الفرعيَّة التي لا تخلو من معنى إثرائي للغة. وهذا يسهّل علينا تفهُّم هذا النظرية باعتبار موائمتها لطبيعة تفنين اللغات والتقعيد لها.

أ. خصائص البُنية التحتية ووظيفة (النعت).

الأصل في النعت أن يكون مشتقًّا [(١)]، وما جاء على غير ذلك فهو عند النحويين في تأويل المشتق، ولذلك «جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق» [(٢)]، خلافًا لابن الحاجب [(٣)]، والرضي [(٤)].

(١) ينظر: الكتاب ٢٩٦/١، المقرَّب ٢٢٠/١، شرح الكافية الشافية ١١٥٦/٣.
(٢) شرح الكافية للرضي (القسم الأول) ٩٧٣/٢/١.
(٣) شرح المقدمة الكافية ٩٢٦/٢.
(٤) شرح الكافية (القسم الأول) ٩٧٣/٢/١.

وسيبويه والنحويون من بعده يتحدثون عن الدلالة المعنوية الرئيسة لوظيفة الصفة التركيبيّة، إذ «الصفة تحليةٌ نحو الطويل، أو قرابة نحو: أخيك وصاحبك، وما أشبه ذلك، أو نحو الأسماء المبهمة» (١)، نحو: مررتُ بزيدٍ هذا، والتأويل: الحاضر أو المشار إليه (٢).

وهذه الدلالات تصدر عن الأوصاف، «فحقُّ الجواهر أن تكون منعوتة؛ ليُعرف بعضها من بعض، وحقُّ الأسماء المأخوذة من الأفعال أن تكون نعوتًا» (٣).

وفي نفي صلاحية الوصف بالعلم الخالص يعلل ابن يعيش بعدم الاشتقاق، ومن ثم عدم صلاحية العلم الخالص فلا يوصف به، لعدم الاشتقاق فيه، وذلك «أنه لم يُسَمَّ به لمعنى استحق به ذلك الاسم دون غيره، ويُوصف لما ذكرناه من إزالة الاشتراك في اللفظ» (٤). فالأعلام «إنما وضعت لتعيين ما وُضعت عليه من غير نظر إلى صفة من صفاته، وتعيينه في جميع أحواله» (٥).

إن فاعلية المشتق في تمثيل وظيفة النعت تقوم على الأثر المشترك الذي تؤديه تركيبة البنية التحتية:

أ- دلالة الحدث والمعنى المؤهِّلة لوسم المنعوت.

ب- دلالة الذات التي تربط المركب الوصفي (النعت بالمنعوت).

ووظيفة التحليل النحوي هي إقصاء ما لا يحتوي من الأسماء على هذه الدلالتين أو إحداهما عن هذه الوظيفة إذا تعذّر -ولو بالتأويل-تلمس حدث أو افتراض ذات.

---

(١) الكتاب ١١/٢.

(٢) ينظر: التعليقة ٢٢٧/١.

(٣) المقتضب ٢٦٠/٣.

(٤) شرح المفصل ١٥١/٣.

(٥) البسيط لابن أبي الربيع ٣٢٢/١.

ولذلك وجد النحاة أن عدم صلاحية الأسماء غير الواصفة للوصف – يتوجه تارة إلى سبب انتفاء الحدث، وتارة إلى سبب انتفاء دلالة الذات.

يقول السهيلي: «والاسم المفرد لا يكون نعتًا، ونعني بالمفرد ما دلَّ على معنًى واحد، نحو: عِلْم وقُدْرة. وإنما لم يكن نعتًا؛ لأنه لا رابط بينه وبين الاسم الأول، لأنه اسم جنس على حاله، فإن قلت: ذو علم وذو قدرة كان الرابط بينه وبين المنعوت الضمير المستتر فيه العائد على ما قبله. فكل نعت وإن كان مفردا في لفظه فهو دال على معلومَين، حامل ومحمول، فالحامل هو الاسم المضمر، والمحمول هو الصفة» (١).

ويظهر في التحليل النحوي أثر مسألة أصل الاشتقاق وترتيب ما اشْتُق منه على تكوّن البنية التحتيّة للصفات، فقد علَّل السهيلي لدلالة الذات فيها لقوله: «وإنَّما أُضمر في هذا الاسم وأشباهه ولم يُضمر في المصدر الذي هو الصفة في الحقيقة؛ لأن هذا الاسم مشتقٌ من الفعل، والفعل هو الذي يُضمر فيه دون المصدر؛ لأنه إنما صيغ من المصدر ليُخبر به عن فاعل ... وليس كذلك المصدر؛ لأنه اسم جنس، فحكمه حكم سائر الأجناس» (٢).

وهنا تظهر فاعلية المشتق بما يحمله من دلالة الذات. في دفع اللبس عن التراكيب، فالوظيفة الإحالية الكامنة فيه وشيجة ربط وارتباط، إذْ الضمير في الصفات «لأجل أنَّها بمنزلة الفعل وأصل احتمال الضمير للفعل لأجل أنه ليس لشيء يستقلُّ بنفسه» (٣). فاحتاجت الأوصاف إلى ما تستقلّ به.

(١) نتائج الفكر ٢٠٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المقتصد ٢٥٩/١.

ومن فاعلية البنية التحتيَّة (الحدثِ/الذاتِ) تأثيرُها في حجر الزاوية للتفكير النحوي وهي نظرية (العامل). وقد أشرنا -قبلًا-إلى أنَّ اجتماع دلالتي البنية التحتيَّة في المشتق ليس على طريقة أن إحدى الدلالتين قسيمة للأخرى، وأن تعبير الجرجاني والسهيلي وابن يعيش بالحامل والمحمول تعبير دقيق، إذ يشكل الحامل أو المحمول بما يليق بالدلالة المرجوَّة من كل نوع من أنواع المشتق، فليست الدلالتان ذات قالبٍ ثابت ومحدد، وقد قيل في طبيعة دلالة الذوات في اسم الزمان والمكان: أنها ذوات غير مذهوبٍ بها مذهب الصفة، قال ابن الحاجب في علة عدم إعمال اسم الزمان والمكان: «لم تعمل بخلاف المصدر، فإنه اسم للمعنى كالفعل، وبخلاف اسم الفاعل والمفعول، فإنها صفة، والمعنى في الصفة هو المقصود فجريا مجرى الفعل في ذلك، وليس اسم الزمان والمكان كذلك؛ لأنهما اسمان لذوات غير مذهوبٍ بها مذهب الصفة، فيُجريا مجرى اسم الفاعل، ولا مجرَّد المعنى فيُجريا مجرى المصدر، فمن أجل ذلك امتنع العمل فيهما»[1].

إنَّ الصفات الأقوى اشتقاقًا ومشابهة للفعل تتعدى في العمل إلى غير مُخصِّص تلك الذات المدلول عليها من الحال والظرف وغيرهما، أمَّا اسم الزمان والمكان واسم الآلة (المقتل -المضرب-المفتاح) فإنَّ دلالتهما على الحدث والذات لم تؤهلها للعمل فيما يخصص الذات. وقد حاول الرضي الإجابة عن ذلك بقوله: «فالجواب أنَّ اقتضاء الصفة والمنسوب لمتبوع يُخصِّص الذات المبهمة التي يدلَّان عليها وضعيٌّ، بخلاف الآلة واسميْ الزمان والمكان، فإنَّها وضعت على أنْ تدل على ذات مبهمة متصفة بوصف معيَّن غير مخصصة بمتبوع ولا غيره، فلمَّا لم يكن لها مخصص لم تجرِ عليه، ولم ترفعه، ولم تنصب-أيضًا-شيئًا؛ لأن النصب في الفعل الذي هو

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٦٣٨/١.

الأصل في العمل بعد الرفع فكيف في فروعه» [١]. هنا تتضح العلاقة بين فاعلية البنية التحتية ونظرية (العامل)، إذ الذات المبهمة في الصفات قوية الشبه بالفعل، تحتاج إلى مخصِّص سياق، وهذا التطلُّب هو سبب عمل الوصف في المخصِّص لفظًا أو تقديرًا، ومن أسس نظرية العامل في التفكير النحوي أنَّ «علة العمل الاقتضاء»[٢]،كما أنَّ من أسسهم في تفاوت العمل أنه «يرتبط عدد المعمولات التي يتعدَّى إليها العامل ودرجة الحرية في حركتها في الجملة بقوة العامل التي يتحدَّد جانبٌ فيها بمعناه»[٣]، وما ذهب إليه الرضي في تحليله هو وفق هذه القواعد، ووفق ما اقتضته فاعلية البنية التحتية للأوصاف، إذ تقتضي الصفات العمل باعتبار ما في دلالة على ذات مبهمة تحتاج تخصيص، وباعتبار ما في دلالة الحدث من إمكان تخصيصها بملابسات، «ولذلك تحتاج كل الصفات إلى معمول على الأقل هو فاعلٌ لها في اللفظ وهو عبارة عن الذات الموصوفة بالحدث. ويغلب ما كان فيها حاملًا لسمة التعديَّة معمولات أخرى كالمفعول به. وهي في جميع الحالات مشتقات إما عاملة في اللفظ والمعنى بظهور معمولها أو معمولاتها، وإمَّا عاملة في المعنى لا في اللفظ بتقدير معمول لها هو الفاعل. يرجع هذا التعميم إلى نقصان دلالتها المرجعيّة التي تجعلها تقتضي معمولًا يُعيِّن المبهم لتتم الدلالة بانغلاق الدورة العامليَّة. خلافا لذلك لا تعمل مشتقات أخرى لتمام دلالتها على الذات بالوضع» [٤].

(١) شرح الشافية ٢/١٥.

(٢) التبيين للعكبري ٢٣٠.

(٣) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ١٩٥.

(٤) الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ٦٧٠.

إنَّ ما ينبغي علينا تسجيله هنا، هو أنَّ عمل المشتقات في التحليل النحوي ليس مرتبطا بمقولة (الحدث) وحدها وملابسات القرب من الأفعال، بل إن دلالة (الذات) وطبيعة تشكلها التركيبي له أثرها في نظرية العامل النحوي.

ب. خصائص البنية التحتيَّة ووظيفة (الحال).

الحال وظيفة نحويَّة ذات بنية اشتقاقية [١]، وما جاء على غير ذلك تأوله النحويون نحو قولك: ظهر الرجل أسدًا، أي: شجاعًا، أو تركوه بلا تأويل لدلالته البيِّنة على الهيئة، كما فعل سيبويه في نحو: هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطبًا [٢]، إذ دلالة الأطوار فيه دلّت على الهيئة والتحول.

وإنَّما كانت بنيته اشتقاقية (حدث/الذات) لأمرين:

١. «أنها صفة في المعنى تُسمى حالًا» [٣]، فاستحقت بنية النعت.

٢. «أنَّ الحال هو ما يحتمل التحوُّل والتنقُّل، وحقيقتُها أنَّها الهيئة التي يكون عليها الشيء عند ملابسة الفعل واقعًا منه، أو واقعًا عليه، فإذا قلت: جاءني زيدٌ راكبًا، فالركوب هيئةُ زيدٍ عند وقوع المجيء منه، وكذلك ضربتُ زيدًا قائمًا، القيام هيئةُ زيدٍ عند وقوع القيام منه، وكذلك: ضربتُ زيدًا قائمًا، القيام هيئة له عند وقوع الضرب عليه، وهذا المعنى بابه الصفات» [٤].

فأصل الوصفية فيها، ودلالة التحول والانتقال جعلت الغالب الأعم فيها أن تكون مشتقًا تشكل دلالتي الحدث والذات بنيته التحتيَّة. وقد ربط السهيلي بين دلالة البنية

(١) ينظر: الكتاب ٣٩٦/١، المقتضب ٢٣٤/٣، الأصول ٢١٣/١.
(٢) الكتاب ٤٠٠/١.
(٣) المرتجل ١٦٠.
(٤) المقتصد ٦٧٦/١.

التحتيـة للمشـتق علـى الانتقـال بأصلـه الاشـتقاقي وهـو الفعـل الـدال علـى التجـدد والحدوث وقال: «لأنها مشتقة من التحول فلا تكون إلا صفة يتحول عنها، وكذلك لا تكون إلا مشتقة من فعل؛ لأن الفعل حركة ثابتة» [١]. وفي التحليل النحوي ثمة مؤشرات على اختلاف درجة احتياج النعت والحال إلى البنية الاشتقاقيَّة. وملاحظة الفرق في ذلك الاحتياج يُظهر لنا طبيعة أثر البنية التحتية في تشكل الوظائف مع اختلاف غايتها الوظيفية الأصلية، والحالُ–لتنوع تراكيبه وتشكّلاته التركيبيَّة–له علاقات وملابسات بوظائف عدة، ولن نعدم حين نسبر هذه العلاقات الحصول على معطيات له أهميتها في علاقة الوظيفة ببنيتها التحتيَّة. إنَّ الشيء إذا شابه أشياء أو التبس بها –تعددت مصطلحاته. فظرفية وقوع الفعل في حال معينة جعلت سيبويه يُسمِّي الحال مفعولًا فيه، كما أن ملابسته بالخبر وسدَّه مسدَّه –باعتبار أن كلًا منهما وصف لصاحبه في المعنى وإن كان ذاك لمجرد إثبات النسبة والحال قيدٌ لإثبات تلك النسبة [٢] –منحته مصطلحه، يقول سيبويه: «فكأنَّ ما ينصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حال مفعول فيها» [٣]، والصيمري يقول: «أما المفعول فيه فشيئان: أحدهما الحال، والآخر: الظرف» [٤].

وسماه سيبويه مفعولًا به، قال: «هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر؛ لأنه حالٌ يقع فيه الأمر، فينصب؛ لأنه مفعولٌ به، وذلك قولك: كلّمته فاهُ إلى فيَّ» [٥]. وذلك لأن (فاه) في حقيقته مفعول به، إذ التأويل: جاعلًا

(١) نتائج الفكر ٣٩٦.
(٢) ينظر: الوظائف الدلالية للجملة العربيَّة ١٥٩.
(٣) الكتاب ٩٢/٢، وينظر: المقتضب ٤٠٠/٤
(٤) التبصرة والتذكرة ٢٥٥/١.
(٥) الكتاب ٣٩١/١.

فاه إلى فيَّ [١]. وبالجملة فإن الحال فضلة كالمفاعيل، جاءت بعد تمام الجملة، وقد ذهب ابن يعيش إلى أن «الحال تشبع المفعول على سبيل العموم...ولا تخص مفعولًا دون مفعول، ولها شبه خاص بالمفعول فيه» [٢].

ومهما يكن من أمر فإن تشكلات الحالية المتنوعة هو ما جعلها تلتقي في بعض صورها مع التمييز وخبر الفعل الناسخ، والمفعول الثاني للفعل الذي ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، غير أنَّ اشتراك الحال مع النعت في تشكل دلالة البنية التحتيَّة الاشتقاقية لهما =هو ما تُعنى به مقاربتنا هذه إذ يحمل التحليل النحوي إشارات تدل إلى أنَّ (النعت) أعلق بالمشتق من (الحال)، بالرغم من أنَّ كليهما صفة في المعنى، يجريان بتفاوت على سابق (منعوت/صاحب الحال)، ولابُدَّ أن تكون للفروق بينهما كلمة، وبالجملة فإنَّ الحال معمولة على سبيل الفضلة فهي جارية مجرى المفعول وهي زيادة خبر، والصفة معمول فيها على سبيل الحاجة إليها لرفع اشتراك الموصوف بغيره[٣].

ومن نصوص سيبويه الصريحة في بيان تفاوت علاقة الوظيفتين بالاشتقاق قوله: «وسمعنا من العرب الموثوق بهم ينصبونه، سمعناهم يقولون: العجبُ من بُرٍّ مررنا به قبلُ قُفيزًا بدرهم قفيزًا بدرهم، فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة خاتمُك حديدًا، ولا يَحسن أن تجعله صفة، فقد يكون الشيء حسنًا إذا كان خيرًا وقبيحًا إذا كان صفةً» [٤].

---

(١) الكوفيون يرون أن (جاعلًا)، هو الناصب لـ(فاه). ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٢٨٢.

(٢) شرح المفصل ٢/١٤٥.

(٣) ينظر: المقتضب ٤/٣٠٠.

(٤) الكتاب ١/٣٩٦.

ويمكننا أنْ نُرجع التصاق البنية الاشتقاقية بالنعت أكثر من الحال، لأسباب هي في حقيقتها سمات دلالية للحال بالدرجة الأولى، وهي كالتالي:

١. الوظيفة الخبرَّية للحال. وقد أشرنا إلى التعالق بين الحال والخبر، ولذا لم يكن عبثا من سيبويه أن يعبر في النص السابق عن الحال بمصطلح الخبر، وقد قال السيرافي في نحو مثال سيبويه: هذا خاتمُك حديدًا: «ولا يحسن أن تجعله صفةً، فتقول: مررتُ بخاتمٍ حديدٍ ...؛ لأنَّ الحال خبرٌ، والخبر يكون بالاسم وغيره، والصفة لا تكون إلّا للتحلية» (١).

٢. سمة المفعولية في الحال. وقد علل الشنتمري نصب العرب (قُفيزًا) على الحالية وهو (جوهر) بقوله: «أجاز سيبويه نصب هذا على الحال جوازًا حسنًا وقبَّح أن يكون صفة، وإنما حَسُن أن يكون حالًا، ولم يحسن أن يكون صفة؛ لأنهم قد يجعلون الجواهر أحوالًا ...؛ لأنَّ الحال مفعولة والمفعول يكون جوهرًا، وغير جوهر» (٢)، فالحال «تشبه المفعول من حيث إنَّها تجيء بعد تمام الكلام، واستغناء الفعل بفاعله، أنَّ في الفعل دليلًا عليه كما كان فيه دليلٌ على المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: قمتُ، فلابُدَّ أن تكون قد قمتَ في حالٍ من الأحوال، فأشبه قولُك: جاء عبدُالله راكبًا، قَولَك: ضرب عبدُالله رجلًا، ولأجل هذا الشبه استحقَّت أن تكون منصوبةً مثله» (٣).

(١) شرح كتاب سيبويه ٢٨٧/١.

(٢) النكت ٤١٧/١، وينظر: المقتضب ١٦٨/٤.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٢.

والذي يظهر أن ربط نصب الحال بالشبه من المفعول فيه أكثر وأرسخ من الحمل على غيره في تداول النحاة [١] وعلى أي حال، فقاعدة المبرد: «أنه لا ينتصب شيءٌ إلا على أنه مفعول، أو مشبَّه بالمفعول في لفظ أو معنى» [٢].

٣. دلالة التحول والانتقال، أشرنا -قبلًا-إلى أنَّ دلالة التحوّل والانتقال هي أهم موجبات القول بأنَّ الأصل في وظيفة الحال أن تكون مشتقًا، إذ بنية الحدث والذات هي المرشحة في العربيّة لتمثل هذه الوظيفة ؛ إذ الحال -على حد تعبير عبد القاهر: «ما يحتمل التحول والتنقُّل». وهذا هو الأصل القائم على أغلب أحوالها، وإلَّا فهي تدل على الثبات [٣] في بعض تراكيبها نحو: دعوتُ الله سميعًا. لكن أصل مجيء الحال لبيان هيئة صاحبه وقت الحدث هو الذي جعل تحقق الحالية في الأغلب الأعم يكون بالمشتقات، «اشتقاقها في حال الشيء يحول: إذا انقلب-عمَّا كان عليه، ولهذا قيل للحمأة: حال؛ لأنه طينٌ انقلب عما كان عليه» [٤].

وهناك نصوص جوهرية في التحليل النحوي ترسخ هذا الأصل ومنها:

- يقول سيبويه: «وزعم يونس أنَّ ناسًا من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ؛ والجرُّ الوجه. وإنما كان النصب . هنا . بعيدًا من قبل أنَّ هذا يكون من صفة الأوّل، فكرهوا أن يجعلوه حالًا كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالًا حين قالوا: هذا زيدٌ الطويلُ، وهذا عمرٌو أخوك» [٥]،

(١) ينظر: الكتاب ٣٨٤/١، ٩٢/٢، المقتضب ١٦٦/٤، التبصرة والتذكرة ٢٥٥/١.
(٢) المقتضب ٢٩٩/٤.
(٣) ينظر: الكتاب ١٥٥/١، المقتضب ٢٦٠/٣، معاني النحو ٢٤٤/٢.
(٤) شرح عيون الإعراب، لابن فضال المجاشعي ١٦٣.
(٥) الكتاب ١١٢/٢.

فـ(الطول، والأخوة) صفات لازمة استحقت النعت واستبعد نصب(قعدة) على الحالية؛ لأن حكم الحال أن تكون منتقلة غير ثابتة.

- ويقول المبرد: «فإذا قلت: جاءني زيدٌ ماشيًا، لم تُرد أنه يُعرف بأنه ماشٍ، ولكن خبَّرت بأن مجيئه وقع في هذه الحال، ولم يدل كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها» (١).
- ويقول ابن يعيش: «وإنَّما سُمِّي الحال حالًا؛ لأنَّه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاول أم قصر. ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع، ولا لما لم يأتِ من الأفعال، إذ الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل» (٢).

ومع كل ما جاء في التحليل النحوي من استلزام دلالة التحول والتنقل في الحال للبنية الاشتقاقية إلا أن هناك أمرًا يرتد إلى طبيعةٍ شموليَّةٍ في اللغات الإنسانية الطبيعية، وهو أنَّ التقنين لها -كطبيعتها في التنوع والامتداد والاتساع-كثير المآخذ متعدد الاتجاهات، نسبي التفسير يمكن أن يُتنازع في المعطى اللغوي الواحد، فيذهب به مقعِّدٌ إلى اعتبارٍ ويذهب به آخر إلى اعتبار لغوي مواجه، وكل ذلك يجري تحت تأثير تكاثر التراكيب واسترسالها وتعدد السياقات وملابساتها. لذلك لم يخلُ التحليل النحوي لتراكيب الحال من اعتبار ثبوت معنى التحول والتنقُّل في الحال بلا أحد المشتقات النظاميَّة دليلًا على عدم لزوم الاشتقاق في الحال، يقول السهيليّ: «إنَّ الاشتقاق لا يلزم في الحال، إنما يلزم فيها أن تكون صفةً متحولة؛ لأن الحال مشتقة من التحوَّل، فإذا كان صاحب الحال قد أوقع الفعلُ في صفة غير لازمة للفعل، فلا يُبالِ أكانت مشتقة أم غير مشتقة، فقد جاء في الحديث: «يَتمثل لي

(١) المقتضب ٤ /٣٠٠.

(٢) شرح المفصل ٢/١٤٤.

المَلكُ رَجلًا»[1]؛ فرجلًا: حال؛ لأن صورة الرجل طارئةٌ على المَلك في حال التمثُّل، وليست لازمة للمَلك إلا في وقت وقوع الفعل منه وهو التمثُّل، فهي إذًا حال؛ لأنه قد تحوَّل إليها...وأما ما كان لازمًا للاسم مما لا يجوز خلوُّه عنه، فلا يكون حالًا منتصبة بالفعل، نحو قولك: (قرشيًّا) و(حبشيّا) و(ابنًا لزيد)، و(أخًا لعمرو)» [2].

يظهر لنا مما سبق أنَّ التحليل النحوي يسند علة مجيء الحال لغير اشتقاق إلى السمات الرئيسة لهذه الوظيفة، وهنا يمكننا تسجيل النقاط الآتية:

١. التحليل النحوي المرتكز على السمات العالقة بالحال: (الخبريَّة والمفعولية والدلالة على التنقّل والتحوّل)، إضافة إلى حالات جمود الحال المبسوطة في كتب النحاة –يُشيران إلى صدق القاعدة النحويَّة التي نص عليها السيوطي في الأشباه والنظائر: «أنَّ الصفة أدخل في باب الحال من الاشتقاق» [3].

٢. وظيفة الحال في التراكيب العربيّة أقلُّ اشتراطاتٍ من تقييد الإسناد الفعلي ببيان هيئة منتقلة. وهذا ملحوظٌ في نظام التبعية وأحكام وجوب مطابقة المتبوع، فإنَّ للحال مع صاحبه وعامله من الحركة ما ليس للصفة.

٣. المؤثّرات السابقة، وكذلك مؤشر احتياج النعت للبنية الاشتقاقية أكثر من الحال؛ يدفعنا للقول بأن الأمر له علاقة جوهرية بدلالة الفعل (العامل) على معمولاته، والواقع أنَّ اقتضاء دلالة الفعل لـ(بيان الهيئة) أبين من اقتضائه لـ(الصفة اللازمة)، إذ هي دلالة اقتضاء ظاهرة «ألا ترى أنك

(١) أخرجه البخاري في كتاب (بدء الوحي)، رقم (٢) ١٨/١.
(٢) نتائج الفكر ٤٠٢.
(٣) الأشباه والنظائر ٩٧/٤.

إذا قلت: قمتُ، فلا بُدَّ أن تكون قد قمتُ في حالٍ من الأحوال» [١]، وإذا قوي الاقتضاء علق بالفعل بأدنى ملابسة وبأقلِّ تحرّز «الفعل لا يعمل إلا فيما دلَّ عليه» [٢] و«التشبث أصل العمل» [٣]. وهم اتفقوا على عمل الفعل في الحال، لكنهم في المقابل اختلفوا في العامل في النعت بين أن يكون العامل فيه الفعل، إذ يشارك التابع المتبوع في عامله، أو العامل معنوي وهو كونه في معنى المنعوت [٤] ولعلاقة الحال بالفعل سمَّاها سيبويه [٥] نعتًا للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل [٦]، أي: «يبيّن الهيئة وقت وقوع الفعل، فشبَّه الحال بالنعت؛ لأنّه من تتمة الفعل كما أنَّ النعت من تتمة المنعوت» [٧].

وقد عبَّر الفراء بالفعل وهو يريد (النصب على الحال) [٨]، ففي قوله . تعالى . : ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ﴾ [٩]، قال: «وقوله زهرة الحياة الدنيا نصبت الزهرة على الفعل» [١٠]، وربما لاقتضاء الفعل الشديد للحال والمفعول ونحوها أطلقوا عليها مصطلح الفعل،

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٢.
(٢) نتائج الفكر ٣٨٧.
(٣) نتائج الفكر ٧٥، ٣٤٠.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٢٥/٤.
(٥) ينظر: الكتاب ١٥٢/١.
(٦) ينظر: أسرار العربية ١٧٧.
(٧) الدلالة والتقعيد النحوي ٢٢٠.
(٨) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي ٥٤.
(٩) طه :١٣١.
(١٠) معاني القرآن ١٩٦/٢، وينظر ٤٠٩/١، ٢١٩/٣.

إذ «هو التأثير الذي يقع عليه المؤثر [١]، كالخبر، والحال، والتمييز، والمفعول، وغيرها. إنما هي تأثير من جهة المؤثِّر الذي هو العامل فيها» [٢].

وإذا أضفنا إلى ذلك الدلالة المعجميّة للفعل ودلالتها بالجذور والحقول الدلالية [٣] على الحال نحو: استأسره، أي: أخذه أسيرًا، وكذلك نحو علاقة لزوم (فَعُل)-مثلًا-بحقله الدلالي «لأنه وقفٌ على أفعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه» [٤]، هذا يقودنا إلى القول بأنَّ دلالة الأفعال على الأوصاف المنتقلة في تراكيب العربية أرسخ من دلالتها على الأوصاف اللازمة وأغنى.

كل ما مضى من محاولات هي مقاربة تبحث في أسباب تخفف العربيّة من البنية التحتيَّة (الحدث/الذات) التي هي أصل في وظيفة الحال وأن دلالة الاسم المنصوب على هيئة الفعل المنتقلة كافية لتحقيق وظيفة الحاليّة إذ «الحال هو المبيِّن للهيئة ... فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال» [٥]، سواء أكان ذلك بتأويل الجامد أم بغير تأويله، وقد قال ابن هشام: «وكثير يتوهّم أنَّ الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولةً بالمشتق وليس كذلك» [٦].

---

(١) قال أبو البقاء الكفوي: «والفعل: التأثير من جهة مؤثر، وهو عام لما كان بإجادة أو غير إجادة، ولما كان بعلم أو غير علم وقصد، وغير قصد، ولما كان من الإنسان والحيوان والجمادات». الكليات ٣/٣٢٦.

(٢) موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار ١/٤٠٢.

(٣) دور الفعل في بنية الجملة ٤٢٣، وما بعدها.

(٧) مغني اللبيب ٦٧٤.

(٥) شرح الكافية للرضي (القسم الأول) ١/٢/٦٦٢.

(٦) مغني اللبيب ٦٠٤.

وما علاقة الشبه بين وظيفة الحال ووظائف نحويّة أخر [1] إلا دليلٌ على مرونةٍ في تشكّل معنى (الحالية) لا صرامةٍ، وقد تفهّمَ النحويون ذلك، وهم وإن ركَزوا قيدَ (الوصف المشتق) في حدِّ الحال =فإن ذلك لاعتبار الأغلب، «وعلى هذا النسق من الفهم الدقيق لدلالات الوظائف النحويَّة نستنتج أنَّ العبرة من إقامة حدِّ الوظيفة واختبارها في السياقات التركيبيَّة ليست بالتقنين الصارم الذي يحول دون بلوغ الأغراض المعنويَّة» [2]. وهذه هي طبيعة التداول النحوي فهو يُقدّم المعاني الوظيفيَّة على أنَّها نتائج تفاعل بين قرائن (لفظية ومعنوية) والمعنى الأصلي المجرد للوظيفة النحويّة، على أن يكون لعنصر المعنى الأصلي السيادة في هذا التفاعل.

(١) ينظر: الكتاب ٣٢٧/١، ٣٩١، ٨٨/٢، ١١٤.

(٢) الأبعاد التأويلية والمفهوميّة للدلالة المعجميّة ٩٢.

المبحث الثاني

قابلية الانجذاب نحو القطبين (الاسمية والفعلية)

جزءٌ رئيس من تفاعل التركيب مع البنية المفردة في العربية نجده في تحكم طبيعة التركيب في مقدار مستوى الاسمية والفعلية في بناء المشتق. وبالرغم من تأكد النحاة من اسمية هذه المشتقات وعلاماتها، فإنَّ أوائل نحاة العربيّة لمحوا صلات هذه الأسماء المشتقة بالأفعال، فنجد عند سيبويه و المتقدمين تعبيرات هذه المشابهة، من مثل: «الأسماء الجارية مجرى الفعل» (١)، و«الأسماء التي أخذت من الأفعال» (٢)، و«الأسماء التي أعملت عمل الفعل» (٣)، أما نحاة الكوفة فاسم الفاعل عندهم فعل دائم، وكما قال الفراء: «لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الاسم عليه، ومعناه معنى الفعل؛ لأنه ينصب» (٤)، واستمر ذكر تلك الصلات في المنجزات النحويَّة، حتى جاء الزمخشري بعبارة «الأسماء المتصلة بالأفعال» (٥)، وقد بيَّن ابن الحاجب معنى هذا الاتصال بقوله: «معنى اتصالها بها أنَّها لا تنفكُّ عن معناها، فالمصدر اسم الفعل، واسم الفاعل اسمٌ لمن قام به الفعل» (٦).

وإذا أردنا حصر الحديث في المشتقات وإقصاء المصدر، وإن كان المصدر كما قال ابن جني: «أشد ملابسةً للفعل من الصفة» (٧)، فإنّ هناك ظواهر تركيبيَّة عدَّة

(١) الكتاب ١/١٦٤.
(٢) المقتضب ١/١٠٧.
(٣) الأصول لابن السراج ١/١٢٢.
(٤) مجالس العلماء للزجاجي /٢٦٥.
(٥) المفصل ٢٨٣.
(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٠٢.
(٧) الخصائص ١/١٢١.

تحيط بالمشتقات، وتستبطن مؤشراتٍ جوهريّة تساعدنا في تجلية سمة اشتراك الاسمية والفعلية في البناء المشتق.

أوّلا: الانجذاب نحو الفعلية ومقاربة المضارعة الزمنيَّة والشبه اللفظي:

أ-فعلية الصفات وزمن المضارعة.

المستقر عند جمهور [1] النحويين أنّ إعمال أسماء الفاعلين والمفعولين المجردة من (أل) مشروط بالدلالة على زمن الحال أو الاستقبال نحو: أنا مكرمٌ زيدًا الآن أو غدًا، إذ عملها بالفرعية، تشبيهًا بالفعل المضارع، والعامل بالفرعيّة يحتاج إلى ما يقوي شبهه بالأصل، فأوجبوا لذلك دلالة الحاضر أو المستقبل.

فإذا قويت هذه الدلالة قوي جانب الفعلية في اسم الفاعل. قال سيبويه: «فإذا أخبر أنَّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتَّة؛ لأنه إنَّما أجري مجرى الفعل المضارع، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكلُّ واحدٍ منهما داخلٌ على صاحبه فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل؛ لأنَّه إنَّما شُبِّه بما ضارعه من الفعل كما شُبِّه في الإعراب، وذلك قولك: (هذا ضاربُ عبد الله وأخيه). وجه الكلام وحده الجر؛ لأنه ليس موضعًا للتنوين» [2].

لكن هناك ما يدفع إلى تعقُّل رأي الكسائي ومن وافقه في تجويز إعمال اسم الفاعل حين يكون زمنه التركيبي ماضيًا [3]، إذ ليس هناك ما يدل على أنَّ عمل المضارع أقوى من عمل الماضي، وحجة المشابهة بين المشتق والمضارع «قد تنقلب على المحتج بها، فالفعل المضارعُ متجهٌ نحو الاسمية بسبب مضارعته، فيمكن أن يُستنتج شكلًا – لو كان الإعراب أمرًا شكليًّا–أن المضارع لا يقوى قوة

(١) ينظر: الكتاب ١٦٤/١، المقتضب ١٤٨/٤، الأصول ١٢٥/١.

(٢) الكتاب ١٧١/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣٢٤/١٠.

الماضي في العمل والدليل دخول العوامل عليه» [١]. هكذا يبدو التحليل النحوي في مواجهة (انجذاب فعلي نحو الأسماء يقابله انجذاب اسمي نحو الأفعال)، يضطرنا إلى البحث عن مقاربة تحمل تفسيرًا مُتمِّمًا أو أكثر قبولًا.

ب-فعلية الصفات والشبه اللفظي

يمكننا أن نوجز الشبه اللفظي الذي ألحَّ عليه النحاة بين الأوصاف العاملة والفعل المضارع في أمرين:

١. جريان الوصف على المضارع في اللفظ. قال ابن يعيش: «اعلم أنَّ (اسم الفاعل) الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلأنه جارٍ عليه في حركاته وسكناته، ويطَّرد فيه، وذلك نحو: ضارب ومُكْرِم ومُسْتخرِج ومُدَحْرج، كلُّه جارٍ على فعله الذي هو يَضْرِبُ ويُكْرِمُ ويَنْطلِقُ ويَسْتخرِجُ ويُدَحْرِجُ، فإذا أريد به ما أنت فيه، وهو الحال أو الاستقبال، صار مثله من جهة اللفظ والمعنى» [٢]، فإذا قوي شبهه بالمضارع عمله عملها بالفرعيَّة.

٢. الاتصال بعلامات التثنية والجمع. قال أبو علي الفارسي في اسم الفاعل: «وإنَّه ويجمع بالواو والنون وبالألف والتاء، كما تلحق الأفعال علامة التثنية والجمع» [٣]. وقد علق عبد القاهر بقوله: «فالتشابه

(١) الاسمية الفعلية في التراث النحوي ٢١٩/١ ضمن أعمال الندوة الملتئمة بكلية الآداب بمنوبة بعنوان: المعنى وتشكُّله.

(٢) شرح المفصل ٩٠/٦. وينظر: الكتاب ١١٤/١، المقتصد ٢٦١/١.

(٣) الإيضاح العضدي ١٧١. وينظر: الكتاب ١١٤/١، الأصول لابن السراج ١٤٤/١.

من جهة اللفظ دون التقدير... ولم يقل: كما تُثنى الأفعال وتُجمع» [١]، إذ التثنية والجمع من خصائص الأسماء، والتقدير في إنَّها في الأفعال ضمائر وفي الأوصاف علامات. وقد أجروا إفراد الوصف مجرى الفعل المقدَّم في نحو: مررتُ برجلٍ كهلٍ أصحابه، إلا ما جاء على لغة أكلوني البراغيث [٢].

ونحن وإن كان لنا وقفات مع المقاربات الدلاليّة، إلّا أننا سنوظف عادة جمع النحاة بين الشبه اللفظي والدلالة على الحال والاستقبال، للقول بأنَّه من الصعب أن تنهض حرفيّة هذه المقاربة بتفسير متكامل لظاهرة إعمال الصفات المشتقة، وإنّما تضعف هذه المقاربة لسببين على الأقل، «الأول هو أنَّ من الصفات مالا يوازن المضارع ولكنه يعمل عمل الفعل [٣] ...، والثّاني هو إنّ الصفات تقع موقع الفعل الماضي كما تقع موقع الفعل المضارع» [٤]، إذ الماضي يحل محل الصفة في الخبر والنعت.

وأريد بعد ذلك الإشارة إلى أمور تأسيسية بالغة الأهميّة:

الأول: أنه لا ينبغي إهمال تفاوت قوة العمل بين الصفات العاملة المبني على بُعد الصفة عن الاسمية وقربها من الفعلية أو العكس، فإن تنازع السمات الاسميّة والفعليّة ليس على مستوًى واحدٍ في جميع المشتقات، غير أنَّ حركية التراكيب ستُرينا إجرائيًّا فاعلية انجذاب المشتق لأحد القطبين، وأثره على الأحكام النحويّة،

(١) المقتصد ٥٠٦/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٢/١.

(٣) ينظر: الكتاب ١١٠/١، ١١٧.

(٤) الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ٦٧١.

كما ستتضح لنا عوارض وتقاطعات تنشأ في طريق حركة المشتق نحو الاسمية أو الفعليّة.

لذلك فإنَّ الدرس النّحوي فرَّق بين الصفات الجارية على فعلها والصفات غير الجارية، أو المحضة وغير المحضة. كما أن التحليل النحوي يشير إلى ما تتكافأ فيه سمات الاسمية وسمات الفعلية كما هو الحال في (أفعل) التفضيل [١] الذي قال فيه سيبويه: «(أَفْعَلُ) ليس بفعل ولا اسم يجري مجرى الفعل» [٢]. وبالجملة فإنّ ابن يعيش رتَّبها ترتيبًا يُقرّه الدرس النحوي عامة، إذ «الصفات على ثلاث مراتب: صفة بالجاري كاسم الفعل، واسم المفعول، وهي أقواها في العمل لقربها من الفعل، وصفة مشبّهة باسم الفاعل فهي دونها في المنزلة؛ لأنَّ المشبه بالشيء أضعف منه في ذلك الباب ...ثم المشبهة بالمشبهة وهي المرتبة الثالثة» [٣].

الثاني: هناك أكثر من مقاربة نحوية تصلح أن تسهم في تفسير حقيقة عمل الصفات وسمات الفعليّة فيها، وهي ليست غائبة عن أذهان نحاة العربيّة، إلا أننا نعتقد أن المقاربة التراثية المدمجة المقتضبة (التشبيه اللفظي والزمني بالمضارع) هي مدخل لكثير من تلك المقاربات.

ونحن إذ نعتد بالشبه اللفظي للمضارع، فإننا لا نُهمل دلالات الفعل بشكل عام وأثره في تشابه الصفات والأفعال، إذ «لا تكون الصفة إلا مأخوذة من فعل أو راجعًا

---

(١) قال سيبويه في سمات الاسمية التي أضعفت عملها: «وإنَّما صار هذا بمنزلة الأسماء التي لا تكون صفة من قِبل أنها ليست بفاعلة، وأنها ليست كالصفات غير الفاعلة، نحو: حسَن وطويل وكريم، من قِبل أن هذه تفرد وتؤنث بالهاء كما يؤنث فاعل، ويدخلها الألف واللام وتضاف إلى ما فيه الألف واللام، وتكون نكرة بمنزلة الاسم الذي يكون فاعلًا حين تقول: هذا رجلٌ ملازمُ الرجل. وذلك قولك: هذا حسن الوجه». الكتاب ٤٢/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١٣٢/١، ١٩٤، وينظر سمات (أفعل) التفضيل التركيبية في: ٢٣٣/١.

(٣) شرح المفصل ١١٢/٦.

إلى معنى الفعل» [١]، وإذا راعينا الدلالات الفعليّة المقابلة للدلالات الاسمية أصبح لمعانٍ مثل معاني الثبوت والحدوث، والشيوع والتخصيص–حضورها في المقاربات التفسيرية.

ولك أن تتأمّل مصطلح (إيقاع الفعل) الذي أطلقه سيبويه ودلالته على المعنى الفعلي العام، في إعمال صيغ المبالغة بقوله: «وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مُجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلّا أنه يريد أن يُحدِّث عن المبالغة» [٢].

كما رأينا في تحليل النحاة ما يؤيد علاقة الدلالة الفعليَّة، بشكل عامّ وليس المضارع وحسب، بعمل الصفات، ففي اسم الفاعل المشتق من العدد فرَّقوا بين التركيب الإضافي في: (ثالث ثلاثة) و(ثالث اثنين)، فالتركيب الأول «إضافته محضة؛ لأنَّ معناه أحد ثلاثة ... فكذلك ما هو في معناه، ولا يجوز فيه أن ينوَّن ويُنصب في قول أكثر النحويين [٣]؛ لأنه ليس مأخوذًا من فعل عامل وأمَّا الثاني وهو ما يكون فاعلًا كسائر أسماء الفاعلين ... إنما معناه هو الذي جعل الاثنين ثلاثة بنفسه [٤]، فمعناه معنى الفعل، كأنه قال الذي ثلَّثهم» [٥].

الثالث: أنَّ أصل العمل النحوي اقتضاء دلالي، إذ «لا عمل بدون اقتضاء العامل المعمول» [٦]، فكلّما اتجهت المقاربة بالعمل النحوي إلى المضمون لا الشكل

(١) شرح المفصل ١٣٥/٣.
(٢) الكتاب ١١٠/١.
(٣) ينظر: المقتضب ١٨١/٢.
(٤) ينظر: الكتاب ٥٥٩/٣.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٦.
(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٥٢/٢.

والمعنوي لا اللفظي =أصبح التفسير أقدر على الإقناع، ولذلك ينبغي توسيع الدائرة بالنظر إلى فاعلية (الاشتقاق) وظلاله على سريان الدلالات الأوليَّة والثانوية بين أبنية المشتقات إذ «الاشتقاق أمرٌ معنوي محققٌ الدلالات لا محيد عنه» [١]. وبين معنويَّة العمل النحوي ومعنويَّة الاشتقاق مؤشرات تبدو جوهريَّة في فعليَّة الصفات وعلاقة ذلك بإعمالها، فاطراد بناء المشتق وقياسيته دليل قوة، ولذلك لم تبلغ صيغ المبالغة المختلف في قياسيتها، ولا الصفة المشبهة قوة اسم الفاعل والمفعول، والقوة في أهم معانيها في التداول النحوي [٢]، هي قوة تطلب المشتق لنصب المفعول ورفع الفاعل في المرتبة الأولى، ورفع الفاعل فقط في المرتبة الثانية. ويمكننا لمح الإشارة إلى أثر الاطراد في نصوص المتقدّمين:

-يقول سيبويه في أبنية صيغ المبالغة: «فأما الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعلٌ. وإنما جاز في التي بُنيت للمبالغة؛ لأنها بُنيت للفعل من لفظه والمعنى واحد [٣]، وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل، يدلك على ذلك أنها قليلة» [٤].

-ويقول ابن السراج: «اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه» [٥].

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣٥٦/٢.

(٢) ينظر: المرتجل ٢٣٩.

(٣) عمل صيغ المبالغة مختلفٌ فيه، إذ الكوفيون لا يُعملونها، ونص الرضيُّ على أن البصريين يعملونها مع فوات الشبه اللفظي، لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان. ينظر: شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) ٧٣٥/١/٢

(٤) الكتاب ١١٧/١.

(٥) الأصول ١٢٢/١.

وبناء على ذلك، تصدرت أسماء الفاعلين والمفعولين الصفات في القوة. وبناءً عليه، وما دام العمل النحوي اقتضاء وتطلب معنوي، فإنَّ الأولى في تفسير عمل المشتقات أن ينطلق من الشبه المحوري القائم على أنَّ ما يُقرِّب الصفات من الأفعال هو مشابهتها في الاحتياج إلى ما يتمم معناها وما يُقيِّده من محلات العُمَد والفضلات، «فالفعل في درجةٍ من الاحتياج إلى غيره من العلاقات الإعرابية تجعله أصل العمل أي أوَّل ما يؤثر في الاسم ولا يؤثر إلا في محلاته» [١]، ومنشأ هذه الحاجة وتلك القابليَّة في الصفات لا تنفك عن الوظيفة التركيبيّة الدلاليَّة لهذه الأبنية، المختزنة لوظائف تركيبية كالتي تحتلها الأسماء، والتي تؤثِّر في طريقة تشكل المقولات الأساسية في الوصف المشتق: الحدث والذات، لصالح تلك الوظائف[٢]: (الفاعلية/اسم الفاعل)، (المفعوليَّة /اسم المفعول) فهي صيغ اسمية صرفية تختزل معاني نحويَّة، «وكأنَّ فيها كثافة تنتقل بمجرد تحليلها وتجزئتها إلى دلالات نحويَّة أبين وأطول من جهة اللفظ والشكل» [٣]، وهذه العلاقة بين وظائف الأبنية الصرفيّة والوظائف النحويّة التركيبية لها إشارات حاضرة في التراث النحوي، وقد طوّر فكرتها الدرس اللغوي الحديث [٤]، فابن الحاجب فسَّر اتصال هذه الأبنية بالفعل «أنَّها لا تنفكُّ عن معناها، فالمصدر اسم الفعل، واسم الفاعل اسم لمن قام به الفعل» [٥]. «ولما كان المعنى يكون على أحوال كثيرة، كمعنى: المضي، والحال

(١) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ٣١٥.

(٢) نذكر هنا بتشبيه الجرجاني المصدر وما اشتق منه بمعدن الفضة والأواني المصنوعة منه، ينظر: المقتصد ١/١١١.

(٣) المرجع السابق ٧٤٧.

(٤) ينظر: الشرط والإنشاء النحوي للكون ١/٣٥٦.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٠٢.

والاستقبال، والفاعلية، والمفعولية، وغيرها، وكانت الحاجة إلى الدلالة على كل حال منها ماسّة، لم يكن بدٌّ من لفظ خاص يدل على ذلك المعنى بعينه، فلهذا وجب التصريف» (١).

وعلى مستوى البنية التحتيَّة (الحدث/الذات)، يُعزِّز من أهمية مبدأ التطلب الدلالي للمعمولات في تفسير عمل الصفات، وهو «اتصالها من جهة الاشتقاق بالبنية الإعرابيَّة المجرَّدة اتصالاً تلتقي بمقتضاه اسميَّة الفاعل بحدَثيّة الفعل في اسم المفعول ... فتقتضي الصفات العمل باعتبار ما في اسميتها من دلالة على ذات مبهمة تحتاج إلى تخصيص فـ(القاتل) يمكن أن يكون إنسانًا أو حيوانًا ... وباعتبار ما في حدَثيّتها من إمكان تخصيص للحدث بملابساته ... خلافًا لذلك لا تعمل مشتقات أخرى لتمام دلالتها على الذات بالوضع. فالذات في المصغَّر تدل عليها عبارة الاسم الذي طرأ عليه التصغير والذات في اسم الزمان وهي الزمان المدلول عليه بالصيغة. وعلى هذا النحو يجري اسم المكان واسم الآلة» (٢).

الرابع: الحديث عن سمات اسميّة أو فعليّة تتخطف أبنية تخضع لحركيّة التراكيب بل وحركيّة بنائها الصرفي المتأثر بمقولات (النوع والعدد والجنس والتعيين)، إذ حراك المشتقات وما يتغشّاها من تحوّلات صرفيَّة صورة مصغَّرة لحركية التركيب، الحديث عن ذلك يحتاج إلى مقاربة مرنة توازن بين قوة المكتسب وقوة المفقود، وبين ضعف المكتسب وضعف المفقود، إذ ليس الحديث في السمات حديث العلل الموجبة للنتيجة الحاسمة على كل حال، وقد أرسى ابن جني هذا المبدأ في حديثه عن الفصل بين الاسم والصفة، وهذا الفصل جزء أساسي في مقاربات بحثنا، إذ يصف فعل النحويين بقوله: «ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء

(١) شرح الملوكي في التصريف ٩٥.

(٢) الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ٦٧٠.

غير هذه، إلا أنَّ جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة، وليس بجارٍ مجرى رفع الفاعل، ونصب المفعول؛ ألا ترى أنَّه لو كان الفرقُ بينهما واجبًا لجاء في جميع الباب؛ كما أنَّ رفع الفاعل ونصب المفعول منقادٌ في جميع الباب» (١).

ثانياً: الانجذاب نحو الفعلية ومقاربة الثبوت والحدوث

يقرر اللغويون أنَّ دلالة الثبوت للأسماء ودلالة التجدد والحدوث للأفعال، يقول الجرجاني: «فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيدِ ﴾ (٢)، فإنَّ أحدًا لا يشكُّ في امتناع الفعل هاهنا وأنَّ قولنا: (كلبهم يبسطُ ذراعيه) لا يؤدي الغرض. وليس ذلك إلّا لأنَّ الفعل يقتضي مزاولةً وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فِعل، ومعنًى يحدث شيئًا فشيئا» (٣).

إنَّ دلالة الحدوث من العوامل المؤثرة في تقوية المشتقات العاملة بالفعل، وأنَّ عمل الصفات يضعف بقدر ما تقترب بنيتها من السكونية الاسميَّة ويقوى بقدر ما تقترب هذه البنية من حُدوثيّة الفعل، وخير شاهدٍ على ذلك تصدر صيغة اسم الفاعل في قوة العمل، فهي «موضوعة للحدوث والحدوث فيها أغلب» (٤)، وفي مقابل ذلك ضعف عمل الصفة المشبهة المصوغة من الفعل اللازم على جهة الثبوت، ذلك الضعف الملحوظ في أحكامها التركيبية، «لذلك لم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها معرَّف بالألف واللام أو

(١) الخصائص ١/١٣٤.

(٢) الكهف: ١٨.

(٣) دلائل الإعجاز ١٧٥.

(٤) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) ٢/١/٧٤٥

نكرة لا تجاوز هذا؛ لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه، والإضافة فيه أحسن وأكثر؛ لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه» [١].

وتلحق بالصفة المشبهة (أفعل) التفضيل وقد أخرجها الخضري من الصفات الصريحة لخلوهما من معنى الحدوث [٢]، ولذلك اطُّرد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل كـ(حاسن وضائق) عند قصر النصّ على الحدوث [٣].

والذي نطمئن إليه هو أننا لا يمكننا تفسير ضعف عمل الصفة المشبهة بمقاربة تتكئ على دلالة الزمن الفعلي (الماضي، الحال، المستقبل)، وأن مقاربة (الثبوت والحدوث) أحقُ بذلك؛ إذ تداول النحويين في أكثر أحواله يشير إلى أن زمن الصفة المشبهة لا يدل على المضي. وكان في حديث النحاة عن زمنها دلائل على اختلاف رؤى النحويين في حديثهم عن الزمان المتعلق بسياقات أبنية المشتقات، فمنهم من يكتفي في تفسيره بالأزمنة الفعلية الثلاثية، ومنهم من تنبه للفرق بين الزمن الفعلي والزمن التركيبي للمشتقات، ومنهم من وازن بينهما، كما أن حديثهم عن زمن الصفة المشبهة فيه ما يُحمل على جهة الوضع وفيه ما يُحمل على جهة الاشتراط. وقد لخص أبو حيَّان مواقف النحويين من زمن الصفة المشبهة بقوله: «وهي مسألة خلاف: ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال. وذهب أبو بكر بن طاهر: إلى أنَّها تكون للأزمنة الثلاثة ... وذهب السيرافي: إلى أنَّها أبدًا بمعنى الماضي وهو ظاهر كلام الأخفش ... وذهب ابن السَّراج والفارسي: إلى أنَّها لا تكون بمعنى الماضي. وهو اختيار الأستاذ أبي علي: «وسواء رفعت أو نصبت؛ لأنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه، محسنُ الوجه ثابتٌ في الحال، لا تريد

(١) الكتاب ١/١٩٤.

(٢) حاشية الخضري ٢/٥٤٠.

(٣) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) ٢/١/٧٤٥.

مُضيًّا ولا استقبالًا؛ لأنَّها لما شُبِّهت باسم الفاعل لم تقوَ قوته في عملها في الزمانين». وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السيرافي وقول ابن السراج بأن قال: لا يريد السيرافي بقوله: (إنَّها للماضي) أن الصفة انقطعت، وإنّما يريد أنَّها ثبتت قبل الإخبار عنها، ودامت إلى وقت الإخبار، ولا يريد ابن السراج أنَّها إنَّما وجدت وقت الإخبار، فلا فرق بين القولين على هذا» [(١)]. هنا نلمح حضور الرأي التوافقي الذي يفسَّر المضي بمعنى الثبوت.

ويربط ابن يعيش بين دلالة الثبوت وزمن المضي بقوله: «اعلم أنَّ هذه الصفات وإن كانت مشبَّهة باسم الفاعل، فبينها تفاوت وطريقُها مختلف، وذلك أنَّ (حسَنًا) مأخوذ من فعل ماضٍ وأمرٍ مستقر» [(٢)]. أما الرضي فذهب إلى دلالة الزمن المطلق، وفتح بذلك بابا لقبول عملها في المضي؛ لأنه جزءٌ من الزمن المطلق [(٣)].

ونشير ـ هنا ـ إلى أن كثيرًا من الباحثين [(٤)] فهم من وسم الكوفيين لاسم الفاعل بمصطلح (الفعل الدائم) «أن كلمة (دائم) مقصود بها الجانب الزماني لا غير فهي تعني عندهم الاستمرار، غير أنني أعتقد أنَّ علاقتها بالجهة أولى بالاعتبار فهي تعني: الدائم بمعنى غير المتجدد. والماء الدائم هو الماء الساكن الذي ليس فيه تيار وليس فيه ماء متجدّد» [(٥)].

(١) التذييل والتكميل ١٤/١١، وينظر: الأصول ١٣٣/١، التوطئة ٢٦٥، شرح المقدمة الجزولية ٨٨٥/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) ٧٤٥/١/٢.

(٣) شرح المفصل ١١٤/٦.

(٤) في النحو العربي–نقد وتوجيه ١٥٨.

(٥) الزمن في النحو العربي ٢٩٦.

ومع ذلك كله، فإنني في شكٍّ من أن تقوم مقاربة واحدة بتقديم تفسير تامٍّ لعمل المشتقات المشروط بزمن الحال أو الاستقبال وإن كنت أقدِّم مقاربة الحدوث والتجدد على المقاربة التي تفسر ظاهرة العمل بمجرد التشابه اللفظي والزمني بين المشتق والفعل المضارع؛ فإذا كانت دلالة الماضي وانقطاعه في نحو: أنا مكرمُ زيدٍ أمسِ، ستُقرِّب اسم الفاعل إلى سكون الاسم وتبعده عن حركة الفعل، ومن ثم تمنعه عن نصب المفعول، فإنَّ ذلك يقتضي لزوم مراعاة ذلك في اسم الفاعل المحلَّى بالألف واللام، لكنَّنا وجدنا النحاة يجوِّزون عمله في المفعول مطلقًا من غير تقييد بزمن، فيجوز نحو :هذا الضاربُ زيدًا أمسِ، مع دلالته على المضي، وقد فسَّره سيبويه بقوله: «هذا بابٌ صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه ... فصار في معنى هذا الذي ضربَ زيدًا» [1]، فدلالة المُضي الدالة على الانقطاع والسكون حاضرةٌ في تركيب الإعمال كذلك. هنا تقوى سمة الفعلية في اسم الفاعل المحلَّى بـ(أل) المستمدة من وقوعه صلة للموصول، لكن في مقابل ذلك فإنَّ دلالة المضي تُضعف من شبهه بأصله في العمل وهو الفعل المضارع الدال على حراك الحدوث والتجدد.

وفي تقديري أنّ تفسير سيبويه والنحاة للمشتق المحلَّى بـ(أل) ومتعلّقاته بالموصول وصلته =هو خروجٌ بالمشتق عن طبيعته وطبيعة تطلبه للمعمولات، ودخولٌ في طبيعة الفعل الماضي المتطلب لمعمولاته أصالةً بلا شرطٍ أو قيد.

ومع ذلك كلُّه، فإنَّ الجزء الأكبر لانجذاب هذه الصفات نحو الفعلية تضطلع في تفسيره مقاربة (الثبوت والحدوث)، وتفاوت هذه الصفات في قوة العمل تفاوتًا ملائمًا لقوة معنى الحدوث دليلٌ على ذلك، وبالجملة فإنَّ أظهر «القيم الخلافيَّة المتعلّقة

(١) الكتاب ١/١٨١.

بالمعنى والتي تفرِّق بين صفةٍ وأخرى ... هي: الانقطاع في مقابل الاستمرار، أو الدوام ثم التجدد في مقابل الثبوت» [١].

ثالثاً: الانجذاب نحو الفعليّة ومقاربة الاختصاص بعد الشيوع.

هذه المقاربة منشؤها في الدرس النحوي «أنَّ الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصص، كما أنَّ الاسم يكون شائعًا فيتخصص، ألا ترى أنك تقول: (يذهبُ) فيصلح للحال والاستقبال، فاختص بعد شياعه، كما أن الاسم يختص بعد شياعه» [٢]، وذلك بالتعريف بعد شيوع التنكير (رجل/الرجل). وبناءً عليه، فإنَّ دلالة الزمن الماضي تبطل مضارعة المشتق للفعل المضارع، وتسلب منه العمل الإعرابي فلا يرفع ولا ينصب، ويضاف إضافة معنويَّة، فلا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل ولا يعرب إعرابه إلا إذا استطعنا تعويضه بفعل مضارع؛ لأنه يتخصص ويزول عنه الإبهام كما يتخصص الاسم [٣]، أما الماضي ففيه شيوعٌ وإبهام. وإذا كان المشتق بمعنى الماضي مقترنًا بالألف واللام فإنَّه يعمل عمل الفعل؛ لأنَّه تخصص بالضميمة كما يتخصص الفعل بحروف المضارعة [٤].

---

(١) اللغة العربيَّة معناها ومبناها ٩٩.

(٢) الإنصاف ٥٤٩/١. وينظر: الكتاب ١٤/١، المقتضب ٢/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٨/١.

(٣) التأريخ النصي للنحو العربي من خلال مفهوم الإضافة ٢٧٢.

(٤) أفاض د.عبد السلام عيساوي بكلامٍ حسنٍ في هذه المقاربة، وأسند فلسفتَها لابن السراج اعتمادًا على نصه الأصول وهو قوله: «وإنَّما يعمل اسم الفاعل الذي يكون للحاضر= =والمستقبل. فأما اسم الفاعل الذي يكون لما مضى فلا يعمل كما أنَّ الفعل الماضي لا يُعرَّف»، ينظر الأصول ١٢٦/١، ولكنّه نصٌّ وقع به تحريف في متن الأصول المطبوع وتصحيحه هو: «كما أنَّ الفِعل الماضي لا يُعرب». ينظر: الأصول ١١٨ب، النسخة المحفوظة بالخزانة العامّة بالرباط، تحت رقم (٣٢٦/ق).

والمراد أنَّ الانزياح عن الشبه بالمضارع الذي أحدثه زمن المضي، دفعه انزياحٌ مضادٌ إلى الفعلية أحدثه دخول الألف واللام على المشتق، ولإيضاح كل هذه الفاعلية التركيبيّة لتنازع سمات الاسمية والفعلية للمشتق نسجل النقاط التالية:

١. أنَّ ما نعدها نظريًّا علامة من علامات الأسماء قد تؤول بها متغيرات التراكيب ؛ لتسهم في تقوية جانب الفعلية في الاسم المشتق، ففي اسم الفاعل المحلّى بالألف واللام، الدال على المضي في نحو: هذا المكرمُ زيدًا أمس، يعلل سيبويه لعمل المشتق بما يشي بأثر الألف واللام والتنوين في تقوية جانب فعليّة المشتق بقوله: «لأنَّ الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين» (١)، وإذا مُنعت الإضافة قويت سمة الفعلية في المشتق.

٢. لك أن تلحظ أن بداية حركة انجذاب المشبه إلى الفعليّة وجنوح التركيب إلى تفاصيل الإعمال هي درجة اسميّة اللفظ، فالألف واللام المتصلة بالأسماء المحضة تكون للتعريف (الرجل)، أمَّا المتصلة بالصفات نحو اسم الفاعل واسم المفعول فهي اسمٌ موصول، «فإذا قلت الضارب، فالألف واللام اسم في صورة الحرف، واسم الفاعل فِعْلٌ في صورة الاسم» (٢).

٣. إنَّ سمة الفعلية تقوى في اسم الفاعل على مستويين:

(١) الكتاب ١٨٢/١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٤.

- **الأول**: أن يقترن بالألف واللام، فيعمل عمل الماضي، فينصب ما بعده ولا يُضاف إضافة لفظية أو معنويَّة؛ «لأنَّ فيه معنى الفعل، ولا معنى للأسماء غير المشتقة في ذلك. ألا ترى أنك لو قلت: الغلامُ زيدًا، كان محالًا» (١).
- **الثاني**: أن يقترن بدلالة الحال أو الاستقبال، فيعمل عمل الفعل المضارع وتجوز إضافته إضافة معنوية، ولعلَّ في جواز إضافته دلالة على أنّ المشتق في المستوى الأول أكثر إيغالًا في الفعلية. وأمَّا إذا دلَّ على المُضي وكان خاليًا من الألف واللام فهو نكرة تصح إضافته.

ومقاربة التخصيص وعمل المشتقات هذه تلفت انتباهنا إلى نظائر من مثل عدم إعمال اسم الزمان والمكان؛ «لأنها ليس في معنى الفعل» (٢)، وقد أشار الرضي «أنها وضعت على أن تدل على ذات مبهمة متصفة بوصف معين غير مخصصة بمتبوع ولا غيره، فلمَّا لم يكن لها مخصِّص لم تجرِ عليه» (٣).

(١) المقتضب ٤/١٤٤.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦/١٥٨.
(٣) شرح الشافية ٢/١٥.

رابعاً: الانجذاب نحو الفعليَّة ومقاربة الموقعيَّة.

يمكننا القول بأنَّ تركيب الجملة العربيَّة ينقسم من حيث الموقع ثلاثة أقسام: مواقع اسميَّة، ومواقع فعليَّة، ومواقع مشتركة، وبين تلك المواقع حروف هي صلات بينها. ومن الأسباب الرئيسة في فاعلية المشتقات في التركيب أنَّ هذه الصفات تزداد سماتها الاسمية أو الفعلية بحسب موقعها الاسمي أو موقعها الفعلي، وفي الشبه بين اسم الفاعل والأفعال المضارعة قال المبرد: «إنما قيل لها مضارعة؛ لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنى» (١) نحو: زيدٌ قائمٌ ويقوم، وإنَّ زيدًا لقائمٌ وليقوم (٢)، هنا يقتصر الكلام على موقع (الخبر) و(الصفة) وهما من مواقع الأوصاف. ومن ثم تتوقف على ذلك سمات ووظائف تركيبة لتلك الأوصاف وفي ناصيتها العمل الإعرابي، وقد اشترط جمهور النحاة (الاعتماد) لعمل اسم الفاعل المجرَّد وما جرى مجراه، والاعتماد على خمسة أشياء إمَّا على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف، أو ذي حال، فيجوز الإعمال في نحو: أمكرمٌ زيدٌ عمرًا ، ويقبح في: ضاربٌ زيدٌ عمرًا. وعلة الاشتراط كون عمل اسم الفاعل بالحمل على الفعل، ولتقوي جانب الفعلية في المشتق قُيِّد بأن يعتمد على كلامٍ قبله يكون محلًّا للأفعال، وإذا ولي أحد هذه الأشياء قوي بالاعتماد عليه، وكان مُقرِّبًا له من الفعل.

وقد فسَّر ابن الحاجب الاعتماد تفسيرًا إسناديًّا بحسب التراكيب الخمسة، وحاجاتها الدلالية، فالمشتق «صفةٌ تقتضي ما يكون له موصوفًا .. وإنَّما وقع بعد حرف الاستفهام وحرف النفي؛ لأنَّه قُصد به قصدُ الفعل نفسه فجرى مجراه، ولذلك

(١) المقتضب ٢/١.

(٢) ينظر: أسرار العربيَّة ٤٦.

توحِّده في التثنية والجمع لفاعله، ولو لم يكن كالفعل لم يكن كذلك؛ لأن اسم الفاعل مع فاعله نحو: زيدٌ قائمٌ، مفردٌ محتاج إلى جزءٍ آخرَ ينضم إليه» [١].

ومثل هذه التفسيرات تجعلنا نؤكد على فاعلية ظاهرة الانجذاب وما تمرُّ به من تفاعلات معقدَّة للدلالات المركبة في المشتق، إذ الدلالة المعنويَّة لاسم الفاعل (دلالته على الفاعل) كان لها أثرٌ في تهيئة عمله في الفاعل بلا قيد زمن الحاضر والاستقبال بخلاف عمله النصب في المفعول به، وباقي المعمولات تكفيها (رائحة الفعل) [٢]، وذلك باعتبار مشابهة اسم الفاعل للفعل الذي يدل على معنى فاعله [٣]. يزيد ذلك دلالة الذات المتأصلة في البناء والموجِّهة للحدث إلى الفاعلية (حامل/محمول) [٤]، وقد عدَّ النحويون احتمال الضمير في الصفات سمة تُقرِّبها من الفعلية، وأصل احتمال الضمير للفعل، لأجل أنه ليس بسمةٍ لشيء يستقل بنفسه، وإنما يصح معناه بعد أن يُسند إلى غيره [٥]. في مقابل هذا التفاعل من الدلالة اللفظية (على فعله) والدلالة المعنويّة (على فاعله) نجد أن الوصف يعجز عن الاكتفاء بما يتمم معناه الإسنادي بلا قيد الاعتماد. وقد قدَّم لنا التداول النحوي المعاصر تفسيرًا ملائمًا لحركية سمات الصفات، ومبدأ أن النوع اللفظي المتَّجِه إلى قسم آخر غير قسمه يأخذ خصائص من القسم الآخر ويخسر خصائص من قسمه، يمكِّننا هذا المبدأ من فهم الخلفية المفسّرة لضابط الاعتماد في النظريّة النحويّة

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٦١٦/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (القسم الأول) ١/١/ ٢١٣، ٢١٨، ٨٩٦، التذييل والتكميل ٣٣٥/١٠.

(٣) ينظر: الكتاب ١٨٩/١.

(٤) نتائج الفكر ٢٠٧.

(٥) ينظر: المقتصد ٢٩٥/١.

العربيّة. فاسم الفاعل «فعل في صورة اسم» [١]، على حد عبارة ابن يعيش، أي بنية خرجت من حيِّز الفعلية واتجهت إلى حيز الاسمية «فخسرت قدرتها على الاستقلال بالفاعل لتكوين كلام أي مسند ومسند إليه واحتاجت إلى أحد الأشياء المذكورة ... لتقوى به فيتكوَّن بانضمامه إليها كلام» [٢].

هذا يدفعنا إلى القول بأنَّ نظرية التضام في النحو العربي التي تقوم على التطلب الدلالي بين أجزاء الجملة ومواقعها –ليست بعيدة عن التفاعل مع ظاهرة الجاذبيَّة المحركة للمشتقات نحو أحد القطبين، وقد أشار ابن يعيش إلى أن «تكسير الصفة ضعيف، والقياس جمعها بالواو والنون، وإنَّما ضعف تكسيرها؛ لأنها تجري مجرى الفعل، وذلك أنك إذا قلت: زيدٌ ضاربٌ، فمعناه يضرب أو ضرب ... ولأنَّ الصفة في افتقارها إلى تقدُّم الموصوف كالفعل في افتقاره إلى الفاعل ... فكلُّ ما كان أقرب إلى الفعل كان من التكسير أبعد ... وقد تُكسَّر الصفة على ضعف لغلبة الاسميَّة، وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف قويت الوصفيَّة، وقلَّ دخول التكسير فيها، وإذا قلَّ استعمال الصِّفة مع الموصوف وكثر إقامتها مقامه غلبت الاسميَّة عليها، وقوي التكسير فيها. وتكسير الصفة على حد تكسير الاسم» [٣]. نلاحظ أن التطلب الدلالي بين الصفة والموصوف يقوِّي من جانب الفعلية في الوصف لمشابهتها التضام بين الفعل والفاعل، يقابل ذلك أنَّ تحرر الوصف من المركب الوصفي يقوِّي جانب الاسميّة فيه، ويجيز فيه الجمع المكسَّر، وهذا كما ترى ضرْبٌ من فاعلية التجاذب التي تجعل المشتق كلما اقترب من الاسميّة مسافةً، ابتعد عن الفعلية قدْرَها.

(١) شرح المفصل ٤/١٥.

(٢) الاسمية الفعليّة في التراث النحوي ٢٢١.

(٣) شرح المفصل ٥/٨٩.

المبحث الثالث

تفاعل السِّمات وتحديد الوِجهة

إنَّ الاسميَّة والفعليَّة لألفاظ الصفات في تفاعلٍ تركيبي مستمر، ولا تكاد تمعن النظر في انجذاب الوصف نحو الفعليَّة إلا وتجد من جهةٍ أخرى انجذابًا تركيبيًّا يُقرِّبه من الاسميَّة. وقد مرَّ بنا أنَّ السمة التي نُصنفها نظريًّا من خصائص أحد القطبين قد تحمل داخلَ تركيبٍ ما طبيعة مخالفة للقطب الذي تنتمي إليه. وهذا يعني أنَّ تحديد وجهة اللفظ نحو أحد القطبين يخضع لاعتبارات، منها قوة السمة ومدى مقاومتها للسمات المضادة، كما يخضع لطبيعة التركيب الذي يتحكم في شكل التأثير والتأثر بين السمات، وهنا أشير إلى الآتي:

أوّلًا: لو كان اكتساب السمات الفعليّة أمرًا شكليًّا لمُنع اسم الفاعل المكسَّر بالجمع من العمل كما مُنع من العمل مصغّرًا؛ لأنهما يقوِّيان من خصائص الاسميّة فيه، و«التصغير والجمع من وادٍ واحد» [(١)]. و«لا يُحقَّر، وإنَّما تُحقَّر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون» [(٢)]. ولهذا، فإنَّ التصغير في النظريَّة النحويَّة يفرِّق بين الصفات القريبة من الأفعال والصفات غير القريبة. قال سيبويه: «واعلم أنك لا تُحقِّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنَّه قبيح: هو ضويربٌ زيدًا، وهو ضويربُ زيدٍ، إذا أردت بضاربِ زيدٍ التنوين. وإن كان ضاربُ زيدٍ لما مضى فتصغيره جيِّد» [(٣)].

(١) الكتاب ٣/٤١٧.

(٢) الكتاب ٣/٤٧٨.

(٣) الكتاب ٣/٤٨٠.

وفي المقابل فإنَّ «تكسير الصفة ضعيف والقياس جمعها بالواو والنون وإنما ضعف تكسيرها؛ لأنها تجري مجرى الفعل» [١] بخلاف الجوامد وما شابهها.

لكنَّ ملاحظة التفاعل المركَّب بين البنية الصرفية بدلالاتها، والسمات التركيبية المكتسبة تسلمنا إلى الآتي:

١. أنَّ خصائص الاسميَّة ليست على قوةٍ متساويةٍ في التأثير على الصفات وفق المسموع من كلام العرب، ولذلك أشار الرضي إلى نسبيَّة ضعف التكسير بين الصفات يقول: «وتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي؛ إذ شبهها بالفعل بأقل من شبهه، وتكسير اسم الفاعل الثلاثي أكثر من تكسير اسم المفعول منه واسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي؛ لأنَّ الأخيرين أكثر مشابهة لمضارعهما لفظًا من اسم الفاعل الثلاثي لمضارعه، وأما اسم المفعول من الثلاثي فأجري لأجل الميم في أوله مُجرى اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي في قلة التكسير» [٢].

٢. لك أن تتأمل في التفاعلات التي تكتنف حركة السمات الاسميّة والفعليّة في الألفاظ أنَّ التصغير الذي «يُورد في الجامد معنى الوصفيّة» [٣]، فيقرِّبه من الصفات، ومن ثم الأفعال هو نفسه الذي يحدُّ من قدرته على العمل، إذ التفسير النحوي أنه «دالٌّ على الصفة

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٧٩.
(٢) شرح الشافية ٢/١١٧.
(٣) شرح الشافية ٢/١٧.

والموصوف المعيَّن معًا، إذ معنى رجيلٌ رجلٌ صغير» [١]، فليس هناك مخصِّص غير لفظ المصغَّر حتى يرفعه.

هنا تظهر علائق متداخلة تفسِّر عمل الوصف مع التكسير وعدم عمله مع التصغير، إذ دلالة التصغير وقوانين العمل النحوي وطريقة تشكل الحامل والمحمول (الحدث والذات) في البنية التحتيّة-وراء تلك المباينة، فالمصغّر مكتفٍ بذاته، فلم يتشبث بغيره كسائر الصفات، ولا حتى بالفاعل، «فلمَّا لم يعمل في الفاعل وهو أصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره» [٢].

وضمور التطلّب الدلالي في الصفة الذي هو من أصول مشابهتها للفعل-بسبب التصغير-يقودنا إلى الحديث عن منعهم عمل الصفات إذا وُصفت قبل العمل [٣]، «والحال أنَّ الاسم الصفة لا يوصف. فلا يمكنك أن تُجحف باسم الفاعل مثلًا فتدخل عليه صفة ثانية فتقول: ضاربٌ عظيمٌ لعمرو. وكذلك محال أن تقول: زيدٌ ضويربٌ لعمرو وهو لا يُقال. فالزيادة في الوصف حاجزٌ يمنع من العمل في الغير» [٤].

وذلك، في تقديري، يوضِّح ما نص عليه الرضي في تفسير اشتراطهم العمل اسم الفاعل واسم المفعول ألا يكونا مصغرين ولا موصوفين؛ «لأنّ التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل، ولم تخرجهما التثنية والجمع» [٥].

العمل هو أهم سمات الفعلية في المشتقات، وعائق الوصف عن العمل هو عائقه الأقوى عن مشابهة الفعل. ويظهر لي أنَّ السمات الفعليّة الأكثر تأثيرًا في

(١) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) ٦٧٠/١/٢

(٢) شرح الكافية للرضي (القسم الثاني) ٦٧١/١/٢

(٣) ينظر: الكتاب ٢٩/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣.

(٤) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي/١٧٧.

(٥) شرح الكافية (القسم الثاني) ٧٣٧/١/٢.

انجذاب الأسماء الصفات إلى الفعلية =تكاد ترجع في المقام الأول إلى سمتين: الأولى: سمة تطلُّبه للمعمولات، فيضعف شبهه بالفعل إذا ضعف تطلُّبه، والثانية: سمة الثقل الذي تكتسبه هذه الصفات من مشابهتها للفعل، ولعلَّ الظواهر التي تختزنها أبواب الجمع والإضافة والممنوع من الصرف –شاهدةٌ على ذلك، وقد قال السيرافي: «والصفة أثقل من الاسم الذي ليس بصفة؛ لأنَّ الصفة لا تكون صفةً حتى يكون فيها معنى الثقل» (١).

وقد قال الرضي في حكم عين (فعلات) من الاسم والصفة: «وإنَّما سكِّنت عين الصفة وفُتحت عين الاسم فرقًا، وكانت الصفة بالسكون أليق، لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف» (٢).

ثانياً: لم يكن همُّ هذه الدراسة هو ملاحقة جميع مظاهر الثراء الدلالي لحراك الاسميَّة والفعليّة في الصفات، فذاك أكبر من أن يُحصى في دراسةٍ أُريد لها أن تتركز في قوانين انجذاب الصفات واحتواء النظام النحوي لها، غير أننا أظهرنا جوانب عدَّة تدل على أنَّ قوة الفعليّة في هذه الصفات أو ضعفها هو في كلا الحالتين منبع ثراء دلالي، ومصدر إمكانات قول.

وهذه الفاعلية الدلاليّة تمتد إلى البنية التحتيّة للصفات (الحدث/الذات)، فإذا كان إعمال اسم الفاعل يفيد قطعية دلالة الحال أو الاستقبال، فإنَّ الإضافة تفتح احتمالية زمنية موسَّعة كما تفيد الاستمرار في نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ﴾ (٣)، كما أنَّ الإضافة قد تفيد تغليب جانب الذات على دلالة

(١) شرح كتاب سيبويه ١/١٦١.

(٢) شرح الكافية (القسم الثاني) ٢/١/٦٩٥

(٣) الأنعام: ٩٥.

الحدث [١]، «أمَّا النصب فللدلالة على الحدث فقط، وذلك لأنَّ الإضافة من خصائص الأسماء. تقول هذا سائقُ السيارةِ، بالإضافة وتريد به شخصه» [٢].

وفي الثراء الدلالي للوظائف النحويَّة نجد أن الأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل أكثر مرونة من التركيبين الفعليين المبنى فعلهما للمعلوم والمجهول. إذ النواة الإسنادية الفعليَّة الأساسية تعبّر عن معنى الفاعليَّة بعلامة الرفع، في حين أنَّ المشتقة تعبر عن معنى الفاعليَّة في المنجز من الكلام بعلامات الرفع والنصب والخفض.

كما أنَّ «الأسماء المشتقة لا تُعبّر بنفس الكيفية على معنى الفاعلية. إذ كلما قرب الاسم المشتق من سمة الفعليَّة وتمحّض لها، تمكّن عمله في الأسماء للمشابهة بالفعل؛ فتقلُّ بذلك أشكال التعبير عن معنى الفاعلية. وكلما قرب الاسم من سمة الاسميّة وتمحَّض لها، ضعف تمكنه من العمل في الأسماء لضعف مشابهته الفعل ... ما عُدَّ وجهًا من أوجه ضعف الأسماء المشتقة في العمل، نعدُّه وجهًا من أوجه القوة والثراء في التعبير عن المعاني ودلالتها المرجعيَّة» [٣]. هكذا تبدو الحركة التركيبية التي تقطعها المشتقات بين القطبين مليئة بالإشعاعات المعنوية، ففي كل مسافةٍ تمنح هذه المشتقات من الاستعمال ما لا تمنحه في غيرها.

(١) الكتاب ٨٣/١.

(٢) معاني النحو ٥١/٣.

(٣) معنى الفاعلية ودلالته المرجعيّة ١٠٨.

الخاتمـــة

لقد اشتملت دراستنا على نتائج متعددة أشرنا لها في ثنايا دراستنا التحليلية لفاعلية المشتقات في النظام النحوي، وأضيف لها في هذا الاختتام النخبة الآتية:

- السبب الرئيس لفاعلية المشتقات النشطة في النظام النحوي هو تفردها باحتواء كل وصف منها على معاني مركبة، كامنة ومتحركة بتفاعلات ناشئة فيما بينها، فالبنية التحتية (الحدث/ الذات) مؤثرة في الحكم النحوي باعتبار طريقة تشكل طرفيها، وباعتبار مستوى حضور كل دلالة منها في اللفظ. كما أن مراعاة المعنى المركب لكل وصف والمكون من الدلالات (اللفظية والصناعية والمعنوية) يصدر عن تصور شمولي لحراك هذه الأبنية في القواعد التركيبية، ويسلمنا –من زوايا جديدة–إلى التأكيد على صعوبة فصل تأثير المعطى الصرفي لهذه الأبنية عن تأثير المعطى النحوي في الأحكام التركيبية، فنظام أبنية المشتقات في النظام النحوي الكلي=نظام صرفي نحوي في آن.
- إن المقاربات التي تسعى لتفسير حقيقة عمل الصفات وسمات الفعليّة فيها هي في الحقيقة مقاربات تتعاضد، وتتجاذب ولا تنقدح، وهي ليست غائبة عن أذهان نحاة العربيّة، إلا أننا نعتقد أن المقاربة التراثية المدمجة المقتضبة (التشبيه اللفظي والزمني بالمضارع) –هي أيقونة تسمح لنا بالاطلاع على ما تناثر في كلام النحويين من مقاربات تُغرينا بتوسيع دائرة هذا الشبه إلى ما وراء هذه المقولات.
- دقة تصنيف النحاة لمراتب قوة عمل المشتقات تدل بالضرورة على دراية شاملة بمقاربات وملابسات العمل النحوي للمشتقات.

- تنازع السمات الاسمية والفعلية على الصفات ليس على مستوى واحد في جميع المشتقات، وفاعلية البنية التحتية من جهة وحركية السمات من جهة أخرى تجعل المعيار يخضع لنوع الصفة ولطبيعة التركيب الذي يحتضنها.
- من أهم مظاهر فاعلية المشتقات النظامية امتلاكها حق الأصالة في تمثيل بعض الوظائف النحوية. وفي التحليل النحوي ما يشير إلى أن عدم صلاحية الأسماء غير الواصفة للوصف =يتوجه تارة إلى سبب انتفاء دلالة الحدث وتارة إلى سبب انتفاء دلالة الذات. كما أن هناك علاقة جوهرية بين أحكام الصفات التركيبية والطريقة المذهوب بدلالتي البنية (الحدث/الذات) إليها. كما أن عمل هذه الأوصاف ليس مرتبطًا بدلالة الحدث والشبه اللفظي بالفعل بل إن دلالة الذات وطبيعة تشكلها في الوصف له أثره في نظرية العامل النحوي.
- إن الصفات الأقوى اشتقاقًا وعملاً تشابه الفعل في حاجته وتطلبه لمخصِّص سياقي، ولذلك ذهبنا إلى أنَّ نظرية التضام والتطلب بين العامل والمعمول هي حجر الزاوية في تفسير إعمال المشتقات وإهمالها. وكلما قويت سمات الاسمية في الوصف قلَّت رغبته في طلب المعمولات.
- الوظائف ذات البنية الاشتقاقية تتفاوت في حاجتها إلى شرط الاشتقاق، فالنعت أشد حاجة من الحال إلى الاشتقاق، ونُرجع ذلك في المقام الأول إلى أن اقتضاء دلالة الفعل لبيان الهيئة أظهر من اقتضائه للنعت الملازم، وإذا قوي اقتضاء الفعل لشيء، علق به بأدنى ملابسة.
- العمل هو أهم سمات فعليَّة الأوصاف، وعائقُ الوصف عن العمل هو عائقه الأقوى عن مشابهة الفعل.
- كل سمة تُقرِّب الوصف من الفعلية مسافةً ما، تُبعده مسافة قدرها من الاسمية.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسيّ، أثير الدين محمد بن يوسف، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، نشرة مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

٢. الأبعاد التأويلية والمفهومية للدلالة المعجمية، عيساوي، عبد السلام، مركز النشر الجامعي، منوبة، ٢٠٠٩م.

٣. أسرار العربية، الأنباري، أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء، تحقيق محمد بهجة البيطار، الطبعة الأولى، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ=١٩٥٧م.

٤. الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

٥. الأصول في النحو، ابن السرّاج، أبي بكر محمد بن السِّري، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء، تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٧. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق حسن فرهود، الطبعة الثانية، دار العلوم الرياض، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٨. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، الطبعة الأولى، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م.

٩. البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق عياد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.

١٠. التأريخ النصي للنحو العربي من خلال مفهوم الإضافة، عيساوي، عبد السلام، الطبعة الأولى، دار سحر للنشر، ٢٠٠٤ م، من مطبوعات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، منوبة.

١١. التبصرة والتذكرة، الصيمري، أبو محمد عبد الله، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١٢. التبيان في تصريف الأسماء، كحيل، أحمد حسن، الطبعة الثامنة، دار أصداء المجتمع، السعودية، ١٤٢٤هـ.

١٣. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

١٤. التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسيّ، أثير الدين محمد ابن يوسف، حققه حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ج١٠، ١٤٣٢هـ=٢٠١١م، ج١١، ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.

١٥. التصريف الملوكي، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق وتعليق البدراوي زهران، الشركة المصرية العالمية للنشر لو نجمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٦. التعليقة، (شرح كتاب سيبويه)، للفارسي، أبي عليّ الحسن بن أحمد، تحقيق وتعليق عوض القوزي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، ومطابع الحسني، الرياض، سنيّ الطبع مختلفة.

١٧. التوطئة، أبو علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

١٨. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

١٩. الخصائص، ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، حقّقه محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، مصوّرة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٠هـ=١٩٥١م.

٢٠. دلائل الإعجاز، الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، قرأه وعلّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، مطبعة المدني، القاهرة ودار المدني، جدة، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٢١. الدلالة والتقعيد النحوي، دراسة في فكر سيبويه، صالح، محمد سالم، الطبعة الأولى، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٢٢. دور الفعل في بنية الجملة، الهذيلي، يحيى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان، الطبعة الأولى، دار سحر للنشر، تونس، ٢٠٠٥م.

٢٣. الزمن في النحو العربي، بدري، كمال إبراهيم، الطبعة الأولى، دار أمية، الرياض، ١٤٠٤هـ.

٢٤. شرح شافية ابن الحاجب، الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٢٥. شرح عيون الإعراب، المجاشعي، علي بن فضّال، حققه وعلق عليه عبد الفتاح سليم، الطبعة الثانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

٢٦. شرح كافية ابن الحاجب، الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، تحقيق الدكتور حسن الحفظي ويحيى بشير مصري، الطبعة الأولى، جامعة الإمام، الرياض، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

٢٧. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله، حققه وقدّم له الدكتور عبد المنعم هريدي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٢٨. شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبي سعيد الحسن بن عبد الله، تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

٢٩. شرح المفصل، لابن يعيش، أبي البقاء يعيش بن علي، تحقيق الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م.

٣٠. شرح المقدمة الجزولية الكبير، الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد، درسه وحققه تركي بن سهو بن نزال العتيبي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

٣١. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

٣٢. الشرط والإنشاء النحوي للكون، بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، الشريف، محمد صلاح الدين، كلية الآداب، منوبة، ٢٠٠٢م.

٣٣. ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، عاشور، المنصف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية منوبة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.

٣٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه

وصحّحه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٣٥. في النحو العربيّ: نقد وتوجيه، للدكتور مهديّ المخزوميّ، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٦٤م.

٣٦. الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، نشرة مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٣٧. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، محمد بن علي، إشراف رفيق العجم، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.

٣٨. الكلّيات، الكفوي، أبي البقاء أيوب بن موسى، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، الطبعة الثانية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٣٩. اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تحقيق عبد الإله نبهان، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، لبنان، ودار الفكر، سورية، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

٤٠. اللغة العربية معناها ومبناها، حسّان، تمّام، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

٤١. مجالس العلماء، الزجاجي، أبو القاسم، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م.

٤٢. المرتجل، ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، تحقيق ودراسة علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

٤٣. مصطلحات النحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها، الخثران، عبد الله بن حمد، الطبعة الأولى، دار هجر، ١٤١١هـ=١٩٩٠م.

٤٤. معاني القرآن، للفرّاء، أبي زكريا يحيى بن زياد، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي والشيخ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ=١٩٥٥م، والجزء الثاني بتحقيق الشيخ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت)، والجزء الثالث بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م.

٤٥. معاني النحو، السامرائي، فاضل صالح، الطبعة الخامسة، دار الفكر، عمّان، ١٤٣٢هـ= ٢٠١١م.

٤٦. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الخامسة.

٤٧. معنى الفاعلية ودلالاته المرجعية، الغضاب، فرج محمد، الطبعة الأولى، مكتبة علاء الدين، صفاقس، ٢٠٠٨م.

٤٨. الاسمية الفعلية في التراث النحوي بن حمّودة، رفيق، منشور ضمن كتاب (المعنى وتشكّله)، أعمال الندوة الملتئمة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، منوبة، تنسيق المنصف عاشور، ٢٠٠٣م.

٤٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

٥٠. المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، تحقيق ودراسة الدكتور خالد إسماعيل حسّان، الطبعة الثالثة، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٤م.

٥١. المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بالجمهورية العراقية.

٥٢. المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م.

٥٣. المقرب، ابن عصفور، علي بن مؤمن، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٣٩١هـ=١٩٧١م.

٥٤. مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي، السعدي، شكري، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠١٣م.

٥٥. الممتع في التصريف، ابن عصفور، علي بن مؤمن، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٥٦. منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، النجار، لطيفة إبراهيم، دار العالم العربي، دبي، ٢٠٠٣م.

٥٧. موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، يوخنا مرزا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م.

٥٨. نتائج الفكر، السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، ١٩٨٤م.

٥٩. النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، منشورات معهد المخطوطات العربية الكويت، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٦٠. الوصفية، مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية، بن حمودة، رفيق، الطبعة الأولى، دار محمد علي، تونس، ٢٠٠٤م، من منشورات كلية الآداب سوسة.

٦١. الوظائف الدلالية للجملة العربية: دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق، لمحمد رزق شعير، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.